

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القرض الحسن

قال تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ رَافِعًا كَثِيرًا وَاللَّهُ يَقْبِضُ

وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ البقرة .

إهداء

إلى طلاب الآخرة ، و صنّاع المعروف ، و عُشّاق البر و الإحسان ، إلى الذين لبّوا نداء الرحمان :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ سورة الحج

، و قوله عز و جل : سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٢﴾

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكُظُمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾

سورة آل عمران ، إلى أمثال هؤلاء أخط هذه الصفحات ، و أسطر هذه الورقات ، بيانا لمسالك الخير ، و إيضاحا لدروب البرّ ، و إرشادا إلى شعب الإيمان و الإحسان ، و الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

مقدمة :


الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، و بفضلله تنزل الرحمات ، و بأمره تتفجر البركات ، و بقدرته تنسكب الخيرات ، و بعلمه تنكشف المكنونات ، و بستره تمحى السيئات ، و بعفوه يعفى عن الزلات ، و بفرجه تنجلي الكربات ، و بنصره يقهر أهل العداوات ، و بعزه يعز أهل الطاعات ، و بأنواره يسير أهل المقامات . و برحمته تفتح أبواب الجنات ، و بعدله يساق المجرمون في النار إلى أسفل الدركات، لك الحمد أنت نور السماوات و الأرض و من فيهن ، و لك الحمد أنت قيوم السماوات و الأرض و من فيهن ، و لك الحمد أنت رب السماوات و الأرض و من فيهن ، و لك الحمد أنت الحق ، و وعدك الحق ، و قولك الحق ، و لقاءك حق ، و الجنة حق ، و النار حق ، و النبيون حق ، و محمد صلى الله عليه و سلم حق . و الساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، و بك أمنت و عليك توكلت . و إليك أنبت ، و بك خاصمت ، و إليك حاكمت ، فاعفر لي ما قدمت و ما أخرت ، و ما أسررت و ما أعلنت ، أنت إلهي لا اله إلا أنت¹ .

و التحيات المباركات و الصلوات الطيبات على نبي الهدى ، و رسول الرحمة ، و معلم الناس الخير ، البشير النذير و السراج المنير ، اللهم صل عليه و على آله و أصحابه الطيبين الطاهرين ، ما دامت السماوات و الأرض إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد شاءت قدرة الله عز و جل أن يخرج هذا الكتيب إلى الوجود ، ليكون عملا صالحا في معادي ، و ذخرا طيبا لآخرتي ، طمعا في قوله صلى الله عليه و سلم في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) .

و خرج أبو يعلى و البيهقي في الشعب بإسنادهما عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ألا أخبركم عنا لأجود الأجود ؟ الله الأجود الأجود ، و أنا أجود ولد آدم ، و أجودهم من بعدي رجل علم علما فنشر علمه ، يبعث يوم القيامة أمة وحده) ، و قد كان أهل العلم و لا يزالون أمما في أقوامهم ، و مصابيح للهدى في دياجير الظلام ، و منارات للبشر في طريق الإسلام ، و في الحديث الذي خرجه الإمام أحمد بإسناده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم يهتدى بها في ظلمات البر و البحر ، فإذا انطمست النجوم أوشك أن تضل الهداة) ، و لو لم يكن في العلم إلا لسان صدق في الآخرين ، و الذكر الجميل في الباقيين ، لكفى به شرفا

و فضلا ، و قد كان من دعاء خليل الله إبراهيم أن قال : **وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ**  الشعراء .

¹ رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين برقم (769)

قال مجاهد و قتادة : يعني الثناء الحسن ، قال الليث بن أبي سليم : كل ملة تحبه و تتولاه . و من ذلك الصلاة و التبريك عليه في تشهد الصلوات، و قد استجاب الله دعاءه حقاً، فقال سبحانه و تعالى في آية أخرى :

وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٨﴾ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿٨٩﴾ الصَّافَاتِ . قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : وَأَجْعَلْ لِي

لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٩٠﴾ وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٩١﴾ الشعراء ، أي أنعم علي في الدنيا ببقاء الذكر

الجميل بعدي ، و في الآخرة بأن تجعلني من ورثة جنة النعيم . و أهل العلم على هذا النحو المذكور ، جمعوا بين عز الدنيا و شرف الآخرة ، و كفى بذلك فضلاً و شرفاً . و قد كان الباعث الأساس على تأليف هذا المؤلف الصغير بيان طرق الخير لأهل الدثور و أصحاب الأموال ، و ترشيد عمال البر و صناع المعروف ، و التذكير بضوابط العمل الخيري و طرائقه في الإسلام ، و هي ضوابط متكاملة و مترابطة ، الغاية منها صيانة العمل من الحبوط ، و ضمان استمرارية ثمراته ، و تحقيق مقاصده و أهدافه ، فالعمل الخيري ليس عملاً متسبباً أو متهوراً ، بل هو عمل منضبط و مقعد في بواعثه و مقاصده و وسائله ، و إلا كلن جهداً في غير طائل ، و المسلم مطالب بالبحث عن هذه الضوابط ، و التفقه فيها قدر المستطاع حتى لا يكون عمله سدى ، و يذهب جهده هباءً ، و قد يتأكد هذا المطلب في حق الجمعيات الخيرية ، و الهيئات الإحسانية ، و الحركات الإسلامية أكثر من غيرها ، لأن إشعاعها أكبر ، و نشاطها أوسع ، و هي أحق و أجدر بالانضباط لضوابط الشرع من غيرها ، و هذه الرسالة مساهمة متواضعة في هذا الباب ، و لا أزعم أنني أتيت الصواب من كل نواحيه ، أو قلت كلمة الفصل التي لا معقب لها ، و ما من عمل إلا و اعتراه النقص ، و دخل فيه الدخن ، و حسبي أنني كتبت ابتغاء وجه الله ، و أردت الإصلاح ما استطعت ، و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، و إليه أنيب .

المؤلف . حرر في ابن سليمان 18 ذي القعدة 1429

الفصل الأول

دواعي الاختيار :

لقد استوقفني هذا اللفظ في قوله تعالى : **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ** وَلَهُ

أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١١﴾ الحديد ، ثم وجدت أن هذا اللفظ قد تكرر في كثير من آيات القرآن الكريم، كان أولها ما ذكر في

سورة البقرة، قال تعالى : **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً** وَاللَّهُ يَقْبِضُ

وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ البقرة ، وقد بلغ عددها اثنا عشر آية ، لم تخل فيها آية واحدة من هذا الوصف

الرباني للقرض ب *الحسن*، فقلت في نفسي لماذا قيد الله عز و جل لفظ القرض في هذه الآيات بوصف

الحُسن ، و تذكرت قوله تعالى : **كَتَبَ أَحْكَمَتْ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾** هود ، فعلمت أن

لهذا الوصف دلالة تحتاج إلى بيان و إيضاح ، و أنه لم ينزل عبثا بل قصد منه التقييد و الفصل بين جنس و جنس ، و هذا ما يحتاج إلى بيان و لا سيما في عصرنا هذا حيث ازدادت حاجة المسلمين إلى بعضهم ، كما اتسعت دائرة الإنفاق و العطاء في شكل جمعيات و هيئات خيرية هنا و هناك ، و لا يخفى على ذي عينين أن مدلول القرض في الخطاب القرآني يختلف عما هو عليه في الخطاب النبوي ، و كلاهما يلتقي في المقصد الإحساني ابتغاء مرضات الله تعالى ، لكن القرض في المدلول النبوي يقصد به السلف من غير عوض ، وهذا المفهوم هو المعهود في كتب الفقه حيث يدرج القرض دائما في جنس العقود التبرعية إلى جانب الوصية والعارية والهبة و الوقف ، وقد عرفه الفقهاء بأنه تبرع محض من شخص جائز التصرف بمنفعة و عينها على وجه مؤقت على سبيل الاسترداد¹، وهذا النوع من القرض داخل في مدلول القرض الحسن المشار إليه في كتاب الله عزوجل ، باعتباره عمل خيري و إحساني يقصد به تنفيس الكرب و رفع الحرج ، إلا انه يختلف عنه في شرط الاسترداد، فالقرض القرآني عطاء مطلق و عام ، و القرض الفقهي عطاء مسترد من غير عوض ، وهكذا نرى أن بينهما عموما و خصوصا ، فكل قرض فقهي يعد قرضا حسنا ، و ليس كل قرض حسن قرضا فقهي ، والقرض الفقهي عمل خيري عظيم رغببت فيه السنة المطهرة في كثير من الروايات ، منها ما رواه ابن ماجه و ابن حبان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (ما

¹ قال النووي في المجموع : و القرض هو أن تعطي إنسانا شيئا بعينه من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله ، إما حالا في ذمته ، و إما إلى أجل مسمى ، و هذا مجمع عليه ، كما في المحلى لابن حزم (347/6) .

من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة) ، و رواه الطبراني مختصراً بلفظ (كل قرض صدقة) و خرج ابن ماجة و البيهقي بإسنادهما عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوب : الصدقة بعشر أمثالها و القرض بثمانية عشر) ، و القرض بهذا المعنى يناقض القرض الربوي المشروط بالفائدة، و لذلك ذكر في خاتمة آية الربا في سورة البقرة كبديل عنه قال تعالى : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن مُؤْمِنِينَ كُنتُمْ

فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۖ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۖ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ (البقرة) ، و المراد بالمداينة في الآية السلف إلى أجل معلوم من غير عوض، و هذا هو القرض المعروف فقهيًا ، و ذهب كثير من أهل التفسير إلى أن آية الدين نزلت في السلم و هو نوع من القرض في صورة بيع ، و حقيقته أن يستلم الشخص الثمن قبل تسليم المبيع بشروط مخصوصة ، و ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة و هم يسلفون في الثمار السنة والسنتين و الثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)، وهكذا نرى أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل تعديلات جوهرية على عقد السلم الذي كان معمولاً به في الجاهلية، فأصبح من شروطه في الإسلام أن يكون معلوماً في جنسه و قدره و أجله ، و ذلك دفعاً للنزاع و قطعاً لدابر الغرر المحتمل ، و زادت الآية الكريمة شرطاً آخر اختلف في حكمه و هو التدوين و الكتابة المستفاد من قوله تعالى (فَاكْتُبُوهُ)، قال ابن جريج : من

أَدَانَ فليكتب و من ابتاع فليشهد ، و ذهب آخرون إلى أن هذا الأمر للإرشاد و ليس للوجوب ، و احتجوا بقوله تعالى في آخر الآية : فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۖ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ

وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاتَمٌ قَلْبُهُ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (البقرة) ، قال ابن كثير : روي عن أبي سعيد

الخدري أنه قال هذه نسخة ما قبلها، و قال الشعبي : إذا اتتمن بعضكم بعضاً فلا بأس أن لا تكتبوا أو لا

تشهدوا، و هذا يدل على أن مناط الكتابة في الدين يدور على الثقة بين المتدائنين ، فإن وثق بعضهم في بعض فلا حاجة عندئذ للتدوين ، و إن خاف بعضهم من بعض فالتدوين أمر مطلوب ومرام شرعا.

الفصل الثاني

القرض الحسن في القرآن الكريم :

لقد ذكر لفظ (القرض الحسن) في القرآن الكريم اثنا عشرة مرة ، و رغم هذا التعدد في الذكر لم يختلف المعنى المراد في آية من الآيات، بل كان المقصود دائما هو الترغيب في الإنفاق العام في وجوه الخير و البر، كالجهاد في سبيل الله و إطعام الجائعين و كسوة العارين و تعليم الجاهلين و تطبيب المصابين ، قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً** ، قال

رحمه الله : يحث الله عباده على الإنفاق في سبيل الله و قد كرر تعالى هذه الآية في كتابه العزيز في غير موضع¹، و هذا ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم من لفظ القرض الحسن في القرآن الكريم ، قال عمر بن الخطاب : هو الإنفاق في سبيل الله ، و قيل هو النفقة على العيال ، قال ابن كثير : و الصحيح أنه أعم من ذلك فكل من أنفق في سبيل الله بنية خالصة و عزيمة صادقة دخل في عموم هذه الآية ، وفي الحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم و غيره عن عبد الله ابن مسعود قال : لما نزلت هذه الآية : **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**

فَيُضْعِفَهُ لَهُ ، قال أبو الدحداح الأنصاري : يا رسول الله ، وإن الله ليريد منا القرض؟ قال : *نعم يا أبا

الدحداح* ، قال : أرني يدك يا رسول الله ، قال : فناوله يده ، قال : فإني أقرضت ربي حائطي ، و له حائط فيه ستمائة نخلة ، وأم الدحداح فيه و عيالها ، قال : فجاء أبو الدحداح ، فناداها : يا أم الدحداح ، قالت لبيك ، قال : اخرجي فقد أقرضته ربي عزّ و جلّ . وفي رواية أنها قالت له : ربح بيعك يا أبا الدحداح ، و نقلت منه متاعها و صبيها ، و إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : *كم من عذق رداح في الجنة لأبي الدحداح*² ، قال القرطبي : قال زيد بن أسلم : هو النفقة على الأهل ، و قال الحسن : التطوع بالعبادات .

¹ انظر مختصر ابن كثير (225/1) للصابوني
² المصدر السابق (1845/3) .

و قيل إنه عمل الخير¹، و هذا هو الصحيح لأن كلمة قرض تذكر في سياق التحضيض على الإنفاق مثل قوله

تعالى : إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُسَدِّقَاتِ أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَعْفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ الحديد ، و ما أحسن

ما قاله ابن العربي في تفسير قوله تعالى من سورة البقرة : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِفُهُ لَهُ

أَضْعَافًا كَثِيرَةً ، قال رحمه الله القرض في اللغة القطع ، و المعنى مَنْ يُقْطَعُ الله جزءًا من ماله فيضاعف له

ثوابه أضعافا كثيرة ، إلا أنه في الشرع مخصوص بالسلف على عادة الشرع في أن يجري على أسلوب اللغة

في تخصيص الاسم ببعض احتمالاته ، كما أن القراض مخصوصة بالمضاربة ؛ كأن هذا سلف ماله ، و هذا

سلف عمله فصارا متسالفين ، فسمي قراضا . و قيل متقارضان ، جاء هذا الكلام في معرض النذب

و التحضيض على إنفاق المال في ذات الله تعالى على الفقراء و المحتاجين ، و في سبيل الله بنصرة الدين ،

و كنى الله سبحانه عن الفقير بنفسه العلية المنزهة عن الحاجات ترغيبا في الصدقة ، كما كنى عن المريض

و الجائع و العاطش بنفسه المقدسة عن النقائص و الآلام فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : يقول الله تعالى

: عبي مرضت فلم تعدني ، يقول : و كيف تمرض و أنت رب العالمين؟ فيقول مرض عبي فلان ولو عدته

لوجدتني عنده ، ويقول : جاع عبي فلان ولو أطعمته لوجدتني عنده ، و يقول عطش عبي فلان ولو

سقيته لوجدتني عنده² ، و هذا كله خرج مخرج التشريف لمن كنى عنه ترغيبا لمن خوطب به.

و قال قوم : المراد بالآية الإنفاق في سبيل الله تعالى ، لأنه قال قبلها : وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ

اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٤﴾ البقرة ، فهذا الجهاد بالبدن ، ثم قال بعده : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، فهذا الجهاد

¹ الجامع لأحكام القرآن (178/17) .

² رواه مسلم (2569) عن أبي هريرة رضي الله عنه

بالمال ، و قد قال النبي صلى الله عليه و سلم : (من جهز غازيا فقد غزا ، و من خلفه في أهله بخير فقد غزا) متفق عليه ، و الصحيح عندي ما قاله الحسن من أنه في أبواب البر كلها و لا يرد عمومها ما تقدمه من ذكر الجهاد . و قد انقسم الخلق بحكم الخالق و حكمته و إرادته و مشيئته و قضائه و قدره حين سمعوا هذه الآية أقساما و تفرقوا فرقا ثلاثة : الفرقة الأولى : الرذلى ، قالوا إن رب محمد فقير محتاج إلينا و نحن أغنياء ، وهذه جهالة لا تخفى على ذي لب ، و قد رد الله تعالى عليهم بقوله : لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ

وَحَنُّنٌ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾ آل عمران و العجب من معاندتهم مع خذلانهم ؛ وفي التوراة نظير هذه الألفاظ.

الفرقة الثانية : لما سمعت هذا القول أثرت الشح و البخل ، و قدمت الرغبة في المال ؛ فما أنفقت في سبيل الله ، ولا فكت أسيرا ، ولا أغاثت أحدا ، تكاسلا عن الطاعة و ركونا إلى هذه الدار .

الفرقة الثالثة : لما سمعت بادرت إلى امتثاله ، و أثر المجيب منهم بسرعة بماله منهم أبو الدحداح لما سمع هذا جاء إلى النبي صلى الله عليه و سلم قال : (يا نبي الله ، ألا أرى ربنا يستقرض مما أعطانا لأنفسنا ، ولي أرضان : أرض بالعالية و أرض بالسافلة ، و قد جعلت خيرهما صدقة فقال النبي صلى الله عليه و سلم : *كم عنق مذلل لأبي الدحداح في الجنة)¹ فانظروا إلى حسن فهمه في قوله : يستقرض مما أعطانا لأنفسنا ، و جوده بخير ماله و أفضله ، فطوبى له ! ثم طوبى له ! ثم طوبى له ! أهـ كلامه رحمه الله² . و تعليق الفقيه الأصولي على هذه الآية أغنانا كثيرا عن توضيح بعض المشكلات المتعلقة بتداخل القرض الفقهي مع القرض القرآني ، و من هذه المشكلات التي لم يذكرها ، إطلاق لفظ القرض على الإنفاق في سبيل الله ، فالقرض مشروط دائما بالاسترداد ، و المنفق في سبيل الله لم يقرض ماله ليسترده في أجل مسمى ، بل أنفقه على الدوام و التأبيد ، فما وجه تسميته قرضا؟ ، و من هنا نقول إن إطلاق لفظ القرض على الإنفاق في سبيل الله إطلاق مجازي لعلاقة المشابهة ، فهو من باب المجاز اللغوي³ ، و قد تكون استعارة تصريحية⁴ صرح فيها بلفظ المشبه به و هو القرض ، ووجه الشبه بين القرض الحقيقي و الإنفاق في سبيل الله هو أن المنفق يسترد في الآخرة ما أنفقه أجرا و ثوبا ، و من أجل هذا الاسترداد الموعود ينفق المنفقون أموالهم في سبيل الله ، و قد بين سبحانه و تعالى في كثير من الآيات أن المنفق ينفع نفسه و يقدم لها ما يجده غدا هو خيرا و أعظم أجرا ، فهو لم ينفق لغير مقابل بل أنفق ليسترد ما أنفق من غير جنسه ، قال القرطبي رحمه الله : و العرب تقول لكل من فعل فعلا حسنا قد أقرض .

كما قال لبيد :

وإذا جوزيت قرضا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل

¹ رواه مسلم (89) كتاب الجنائز ، و أحمد (146/3)

² أحكام القرآن لابن العربي (306.307.308/1)

³ المجاز اللغوي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنى الحقيقي و المعنى المجازي قد تكون المشابهة ، و قد تكون غيرها ، مع قرينة مانعة للمعنى الحقيقي . (الإيضاح للقرطبي ص 305)

⁴ من المجاز اللغوي أيضا ، و هي تشبيه حذف أحد طرفيه ، و صرح فيه بلفظ المشبه به

وسمي الإنفاق قرضا لأنه أخرج لاسترداد البذل ، أي من ذا الذي ينفق في سبيل الله حتى يبذله الله بالأضعاف الكثيرة¹ ، و الله تعالى يقول : وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسْكُمْ^٢ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ^٣ وَمَا

تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٦﴾ البقرة ، و تحدث القرآن عن هذا الوفاء الموعود فقال : مَثَلُ الَّذِينَ

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ^٤ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ^٥ وَاللَّهُ وَاسِعٌ

عَلِيمٌ ﴿٢٧٦﴾ البقرة ، و هناك إشكال آخر في إسناد الفعل للإنسان و نسبة المفعول لله عز و جل ، ووجه الإشكال

هو أن الله عز و جل صور الإنسان في كثير من الآيات أنه مستخلف في الدنيا لا يملك فيها شيئا بالأصالة ، و أن المالك الحقيقي هو الله عز و جل، فكيف يصير الإنسان مالكا مقرضا و يصير المالك الحقيقي مقرضا ؟

قال تعالى : ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ^٦ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧٧﴾

الحديد ، و هذا الكلام خرج مخرج التحضيض و الترغيب في الإنفاق ، فالمنفق لا يملك ما ينفق بالأصالة و لكنه يؤول في النهاية إلى مالك حقيقي لأجر الإنفاق و ثوابه ، و ينتفع بذلك حق الانتفاع ، و في الصحيحين عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (مامنكم من أحد إلا و سيكلمه الله ليس بينه و بينه ترجمان ، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم ، و ينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم ، و ينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار و لو بشق تمره) ، و في رواية : (من استطاع منكم أن يستتر من النار و لو بشق تمره فليفعل) ، و هنا يظهر الفيض الإلهي في أبهى صورته ، فهو صاحب المال الحقيقي و صير نفسه مقرضا فقال : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ، و صير الإنسان الضعيف

مالك مقرضا ، يستحق كل هذا الأجر و الثواب على إنفاق ما لا يملكه أصلا ، و الله عز و جل في كل هذا هو المعطي أولا و أخيرا ، و ذلك فضل الله عز و جل الواسع و الله ذو فضل عظيم ، و هناك نكتة بدیعة في هذا الشأن و هي أن الله عز و جل أقام نفسه مقام الأخذ للصدقات ، فمن تصدق علي محتاج فكأنما أعطى لربه ، و هذه كناية عن موصوف² يقصد بها الترغيب ، و في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن الله عز و جل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، قال : يا رب كيف أعودك و أنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده ، أما

¹ الجامع لأحكام القرآن (178/9)

² الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ كقولك : فلان طويل النجاد . أي طويل القامة . (الإيضاح / 313) .

علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ ، يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني ، قال : يا رب و كيف أطعمك و أنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ ، يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني ، قال : يا رب كيف أسقيك و أنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه ، أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي .

الفصل الثالث

ثواب القرض الحسن :

إن للقرض الحسن بالمفهوم الذي ذكرنا ثوابا جزيلا و عطاء فضيلا ، و قد أكد القرآن الكريم هذا الثواب في غير موضع ، قال تعالى : **وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّالِمِينَ وَالصَّالِمَاتِ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ**

وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٥﴾ الأحزاب ، و يتعاضم هذا

الثواب أكثر فأكثر إذا كانت فائدة القرض تتعلق بمنفعة عامة أو مصلحة جماعية ، كإعزاز الدين و تحصين بلاد المسلمين قال تعالى : **لَيْكِنَ الرُّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَهْدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْحَيَرَةُ** ^ط

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ التوبة ، و لذلك نقرأ في كتاب الله أن المجاهد مأجور على كل شيء ، فهو مأجور

على جوعه و عطشه و نصبه ونفقته... قال تعالى : **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ**

اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ^ع **إِنَّ اللَّهَ لَا**

يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٤﴾ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ

أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٥﴾ التوبة ، بل صح عن النبي صلى الله عليه و سلم أن المجاهد في سبيل الله مأجور

حتى على الغبار الذي يعلق في قدميه ، روى البخاري عن عبد الرحمان بن جبر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : **(ما غبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار)** ، والمجاهد مأجور على نفقة دابته أو سيارته التي يجاهد بها في سبيل الله ، و في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : **(من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله و تصديقا بوعده ، فإن شبعه و ربه و روثه و بوله في ميزانه يوم القيامة)** ، وكذلك يثاب من جهز غازيا أو خلفه في أهله أو شيعه عند خروجه ، و في الحديث المتفق عليه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : **(من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ، و من خلف غازيا في أهله بخير فقد غزا)** و في حديث آخر لابن ماجه عن معاذ بن أنس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال :

(لأن أشيع مجاهدا في سبيل الله فأكفنه على رحله غدوة أو راحة أحب إلي من الدنيا و ما فيها) . و هكذا الأمر كلما كان العمل الخيري متعلقا بمنفعة عامة للمسلمين كان أجره و ثوابه عظيما ، و من ذلك ما يتعلق بشؤون الدعوة و نشر العلم ، ولهذا لما نقل المحقق ابن القيم حديث عائشة (فضل العلم خير من نفل العمل) ، قال : و هذا الكلام هو فصل الخطاب في المسألة ، فإنه إذا كان كل من العلم و العمل فرضا فلا بد منهما كالصوم و الصلاة ، فإذا كان فضلين ففضل العلم و نفعه خير من فضل العبادة و نفعها ، لأن العلم يعم نفعه صاحبه و الناس معه ، والعبادة يختص نفعها لصاحبها و لأن العلم تبقى فائدته ¹ ، و من ذلك ما جاء في فضل بناء المساجد و ما يلحق بها كالمدارس العلمية و المستشفيات و الخيريات و القناطر و السدود و كل ما يتعلق بالصالح العام ، و في الحديث الذي رواه ابن ماجه و ابن خزيمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه و سلم : (إن مما يلحق المؤمن من عمله و حسناته بعد موته : علما علمه و نشره و ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته و حياته تلحقه من بعد موته) . و أما السنة المطهرة فقد حفلت بعشرات الأحاديث التي تشيد بالمنفقين و تبين حسن عاقبتهم عند الله ، و هذا أسلوب نبوي بارع في الترغيب و التشويق ، لأن النفوس مجبولة على الاجتهاد في الأمور التي تعلم حسن عاقبتها ، و من هنا اقترنت كثير من الفضائل ببيان أجرها و ثوابها ، و من هذه الأحاديث ما هو عام في فضل الإنفاق ، و منها ما هو خاص بفضل عمل خيري معين و من ذلك ما جاء في فضل النفقات المفروضة ، و هي أفضل أنواع القرض الحسن و أزكاها عند الله ، و قد جاء في الحديث القدسي الذي رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : قال الله عز و جل : (ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه) و من هنا عظم فضل الزكاة على الصدقة ، روى أحمد بإسناد جيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (أتى رجل من بني تميم رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال يا رسول الله إني ذو مال كثير و ذو أهل فأخبرني كيف أصنع ؟ و كيف أنفق ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تطهرك و تصل أقربائك و تعرف حق المسكين و الجار و السائل) ، و من ذلك ما جاء في فضل العاملين على الزكاة ، و هم لجان مكلفون بجمعها و توزيعها حسب الحاجة و المصلحة ، روى أحمد و أبو داود و الترمذي و حسنه و ابن ماجه و ابن خزيمة عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (العامل على الصدقة بالحق لوجه الله عز و جل كالغازي في سبيل الله تعالى حتى يرجع إلى أهله) ، و من الفرائض التي يعظم أجر نفقتها الحج ، و في الحديث الذي رواه أحمد بإسناد حسن و الطبراني و البيهقي عن بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله بسبع مائة ضعف) .

¹ مفتاح دار السعادة (119/1)

و أما الصدقات غير المفروضة فلا تقل شأنًا عن المفروضة ، روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (ضرب رسول الله صلى الله عليه و سلم مثل البخيل و المتصدق كمثل رجلين عليهما جنتان من حديد ، قد اضطرت أيديهما إلى تدييهما و تراقيهما فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة إنبسطت عنه حتى تفشى أنامله و تغفو أثره و جعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت و أخذت كل حلقة بمكانها) قال أبو هريرة : فأنا رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول بإصبعه هكذا في جيبه يوسعها و لا تتسع ، و الجنة بضم الجيم هي الدرع الحديدية ، و التراقي جمع ترقة بفتح التاء هي العظم الذي يكون بين ثغرة نحر الإنسان و عاتقه .

و خرج الطبراني بإسناده عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن الصدقة لتطفيء عن أهلها حر القبور ، و إنما يستظل المؤمن في ظل صدقته) ، و خرج أيضا بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن الله عز وجل ليدخل باللقمة من الخبز و قبصة التمر و مثله مما ينتفع به المسكين ثلاثة الجنة : رب البيت الأمر به ، و الزوجة تصلحه و الخادم الذي يناوله المسكين) ،

و من الأحاديث الخاصة في فضل بعض الأعمال ما جاء في فضل كسوة العارين و إطعام الجائعين و إرواء العطشانيين ، روى أبو داود و الترمذي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عري كساه الله من خضر الجنة ، و أيما مسلم أطعم مسلما على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة ، و أيما مسلم سقى مسلما على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم) ، و من ذلك ما جاء في فضل إغاثة البهائم و إنقاذها من الهلاك ، و هو ما يسمى اليوم ب(الرفق بالحيوانات) فقد كان الإسلام سباقا إلى هذا بعشرات القرون ، روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه الحر فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث و يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان مني فنزل في البئر فملأ خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له ، قالوا يا رسول الله إن لنا في البهائم لأجرا قال : في كل كبد رطبة أجر) ، و روي مثل هذا الأثر عن امرأة بغي من بغايا بني إسرائيل غفر الله لها في كلب سقته ، و من ذلك ما روي في فضل إباحة الغرس و الزرع للجائعين و الطيور و الهوام و ما شاكل ذلك ، و عدم اتخاذ الأبواب و الحصون و استعمال آلات الفرع للطيور و نحوها ، روى مسلم عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة ، و ما سرق منه له صدقة ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة) ، يرزؤه بإسكان الراء و فتح الزاي بمعنى ينقصه أو يتلفه ، و روي عنه أيضا قال : أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم بني عمرو بن عوف قلت فذكر الحديث إلى أن قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (يا معشر الأنصار ، قالوا لبيك يا رسول الله ، فقال : كنتم في الجاهلية إذ لا تعبدون الله تحملون

الكل و تفعلون في أموالكم المعروف و تفعلون إلى ابن السبيل حتى إذا من الله عليكم بالإسلام و بنبيه إذا أنتم تحصنون أموالكم ، فيما يأكل ابن آدم و فيما يأكل السبع و الطير أجر ، قال فرجع القوم فما منهم من أحد إلا هدم من حديثه ثلاثين بابا) ، و من ذلك ما جاء في فضل السعي على الأرملة و المسكين و اليتيم و ما يلحق بهم من الضعفاء و العجزة كأهل الإعاقة أو ما يسمى في عصرنا بـ (ذوي الحاجات الخاصة) ، و في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (الساعي على الأرملة و المسكين كالمجاهد في سبيل الله ، و أحسبه قال : و كالقائم لا يفتر و كالصائم لا يفطر) و روى أحمد عن زرارة بن أبي أوفى عن رجل من قومه يقال له مالك أو ابن مالك سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول : (من ضم يتيما من المسلمين في طعامه و شرابه حتى يستغني و جبت له الجنة) ، كما شجع النبي صلى الله عليه و سلم الأرامل على الصبر على أيتامهن و عدم التزوج عليهم ابتغاء الأجر و الثواب لما في ذلك من مصلحة راجحة و واضحة كصون الأيتام عن الامتهان والانحراف، و حسن القيام بشؤونهم لأن الأمهات أدرى بأحوال أبنائهن، كما يمنحهم المحبة و الحنان اللزمين للحياة ، روى أبو يعلى بإسناد لا بأس به عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (أنا أول من يفتح باب الجنة إلا أني أرى امرأة تبادرني فأقول لها مالك ؟ و من أنت ؟ فتقول أنا امرأة قعدت على أيتام لي) .

و من أنواع القرض الحسن الذي يثاب صاحبه أحسن الثواب إنظار المعسر أو إقالته عند الشدة و إعفائه من الدين إذا عجز عن سداذه ، قال تعالى : وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ

لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ البقرة ، و روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه و سلم : (من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله) ، و كلمة (وضع له) تعني إقالته من الدين مطلقا ، أو إسقاط جزء منه حسب الاستطاعة ، ويدخل في هذا الباب إقالة النادم في بيعه و شرائه و إن تعرض المقليل لضرر محقق أو محتمل ، و في الحديث الذي رواه أبو داود و صححه العلامة الألباني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (من أقال مسلما بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة) . و من ذلك ما جاء في عتق العبيد و الإماء ، و قد كان لهذا الترغيب أثر في القضاء على الرق في المجتمع الإسلامي ، إلى جانب الكفارات التي اشترط فيها عتق الرقاب ككفارة الظهار و القتل الخطأ و الإفطار العمد في رمضان و كفارة اليمين ، و قد تعامل الإسلام مع العبودية في بداية الأمر كواقع موجود في كل بيت ، كما أن حاجات الناس كانت تقتضيه أحيانا ، فلذلك كان لابد من التدرج في القضاء على الرق إلى أن يرد الإنسان كيفما كان إلى حرية الأصلية ، و رحم الله عمر إذ قال : متى استعبدتم الناس و قد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ، و الأحاديث التي تشجع على تحرير الرقاب كثيرة

و كثيرة , و منها ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار) .

و من أفضل أنواع القرض الحسن ما ينفقه الرجل على أهله و عياله ، و ما يصل به أقاربه وجيرانه و خدمه و أصحابه ، و في الحديث الذي رواه ابن خزيمة و الحاكم و قال : صحيح على شرط مسلم ، عن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح) ، و خرج الطبراني من طريق عبيد الله بن زحر عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (إن الصدقة على ذي قرابة يضعف أجرها مرتين) ، و روى أيضا بإسناد حسن عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (من أنفق على نفسه نفقة يستعف بها فهي صدقة ، و من أنفق على امرأته و ولده و أهل بيته فهي صدقة) ، و في رواية لمسلم عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (أفضل دينار ينفقه الرجل على عياله ، و دينار ينفقه على دابته في سبيل الله ، و دينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله) ، و روى أحمد عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة و ما أطعمت زوجك فهو لك صدقة و ما أطعمت خادمك فهو لك صدقة) ، و جاء في فضل السعي على الوالدين ما هو أزكى و أحلى ، و في رواية للطبراني و رجاله رجال الصحيح عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال في شأن رجل خرج يسعى مبكرا : (إن كان يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله) ، و خرج أيضا عن أنس رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال : إني أشتهي الجهاد و لا أقدر عليه ، فقال : هل بقي من وديك أحد ؟ قال : أمي ، قال : فأبلى الله في برها فإذا فعلت ذلك فانت حاج و معتمر و مجاهد) فأبلى الله : أي أبلغ العذر فيها إليك ، كأنه يقول ابذل غاية وسعك في إرضائها . و من أحق الأقارب بحسن الرعاية و العناية الإناث عامة ، سواء كن أمهات أو بنات أو زوجات أو عمات أو خالات ، لأنهن كن يتعرضن للإهانة و الإذلال و القتل في أيام الجاهلية الأولى ، فلما جاء الإسلام لم يكتف بتحرير و أدهن و ظلمهن و حرمانهن من حقوقهن ، بل ضاعف أجر من يحسن إليهن و جعل ذلك من أفضل القربات ، روى أحمد بإسناد حسن عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذواتي قرابة يحتسب النفقة عليهما حتى يغنيهما من فضل الله أو يكفيهما كائنا له ستر من النار) . و أما إكرام الجار ماديا و معنويا فهو من أفضل أنواع القرض الحسن أيضا ، و لا سيما إذا كان الجار مسلما أو مسلما قريبا فهو يجمع ثلاثة حقوق أصيلة : حق الإسلام و الجوار و القرابة ، و في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (من كان يومن بالله و اليوم الآخر فليكرم جاره) ، و روى الترمذي و قال حديث حسن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (خير الأصحاب عند الله تعالى خيرهم لصاحبه ، و خير الجيران عند الله تعالى خيرهم لجاره) ، و روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى

الله عليه و سلم : (يا أبا ذر إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك) ، ووصية الإسلام بالجار بلغت حدا يومهم بتوريثه كما جاء في الحديث المتفق عليه عن ابن عمرو عائشة رضي الله عنهما قالاً : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) . و من أنواع القرض الحسن الذي يثاب فاعله ثواباً جزيلاً ما ينفقه الرجل في مناسبات الفرح و السرور ، اعترافاً بفضل الله عز و جل عليه ، و إظهاراً لشكره ، و من هذه المناسبات : الأضحية و قرى الضيف و تحفة الزائر ووليمة العرس و نسيكة المولود ، و قد جاء في فضل الأضحية مثلاً أحاديث كثيرة ، منها ما رواه ابن ماجه و الترمذي و حسنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله من إراقة دم ، و إنها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها و أشعارها ، و إن الدم ليقع من الله عز و جل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً) ، و جاء في فضل نسيكة المولود ما رواه البخاري في صحيحه عن سلمان بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً ، و أميطوا عنه الأذى) ، قال ابن القيم رحمه الله : و غير مستبعد في حكمة الله في شرعه و قدره ، أن يكون سبباً لحسن إنبات الولد ، و دوام سلامته ، و طول حياته في حفظه من ضرر الشيطان ، حتى يكون كل عضو منها فداء كل عضو منه ، ولهذا يستحب أن يقال عليها ما يقال على الأضحية... فالذبيحة عن الولد فيها معنى القربان و الشكران و الفداء و الصدقة و إطعام الطعام عند حوادث السرور العظام شكراً لله و إظهاراً لنعمته¹ . اهـ و أما إكرام الضيف و إتحاف الزائر و نقيعة القادم من سفره فهي أعمال خيرية ، و نفقتها مأجورة مخلوفة ، وفي الحديث المتفق عليه عن أبي شريح خويلد بن عمرو الخزاعي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (من كان يومن بالله و اليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ، قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ ، قال : يومه و ليلته ، و الضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه) . و هذه الأحاديث التي أوردنا بعضها منها تبين فضل القرض الحسن على اختلاف أنواعه ، و تعدد طرقه ، وبذلك يتحقق الوعد الرباني لأهله ، قال تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ، و قوله تعالى : وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ

وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٢٤٥﴾ سبأ ، و مادام العبد يبتغي بنفقته وجه الله عز و جل فهو مأجور على ذلك .

¹ تحفة المودود بأحكام المولود /

الفصل الرابع

ضوابط القرض الحسن :

إن للقرض الحسن شروطا لا يتحقق إلا بها ، يدور معها وجودا و عدما ، و آثاره و مقاصده الأخروية و الاستخلافية معلقة بها ، فالإنفاق و العطاء في نظر الإسلام لا يكون قرضا حسنا إلا إذا استجمع شروطا باطنية في المعطي و شروطا ظاهرة في الآخذ و في طريقة الآخذ و العطاء معا ، و كل ذلك يرجع في الأصل إلى الإرادة و القصد ، فمن كانت إرادته معلقة بالله عز و جل و كان مراده أداء حقوق غيره من المسلمين و المسلمات ، و المساهمة في بناء أمة قوية و متماسكة ، فلا بد أن يسلك مسالك آمنة و مضمونة في سبيل ذلك ، و من كان قصده لا يروم هذا فهو في حل تام من ذلك ، و عبارة (القرض الحسن) تدل بمفهوم اللقب¹ أن هناك قرضا غير حسن ، و هو العطاء الذي اختلت شروطه ، وانخرمت ضوابطه ، فليس لصاحبه إلا ما نواه من عطيته قال تعالى : مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ

ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ قال ابن عباس : الصر هو

البرد الشديد ، و قال الزجاج : هو صوت لهب النار ، قال القرطبي و معنى الآية : مثل نفقة الكافرين في بطلانها و ذهابها و عدم منفعتها كمثل زرع أصابته ريح باردة أو نار فأحرقتة و أهلكته ، فلم ينتفع أصحابه بشيء بعدما كانوا يرجون فائدته و نفعه ، و قيل : ظلموا أنفسهم بأن زرعوا في غير وقت الزراعة أو في غير موضعها فأدبهم الله تعالى لوضعهم النفقة في غير موضعها² . و قد وجدت في كتب السلف من ينبه على ضوابط القرض الحسن و شروطه ، و يحذر من اختلالها و من هؤلاء العلماء الإمام القرطبي نقلا عن بعض السلف في تفسير قوله تعالى من سورة الحديد : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ

كَرِيمٌ ﴿١١٠﴾ الحديد ، قال رحمه الله : قال الكلبي (قرضا) أي صدقة (حسنا) أي محتسبا من قلبه بلا منّ و لا

أذى ، و قال زيد بن أسلم : هو النفقة على الأهل ، و قال الحسن : التطوع بالعبادات ، و قيل : إنه عمل الخير و العرب تقول : لي عند فلان قرض صدق و قرض سوء ، و أوسع هذه الأقوال و أعمها ما قاله القشيري رحمه الله : والقرض الحسن أن يكون المتصدق صادقا النية طيب النفس ، يبتغي به وجه الله دون الرياء

¹ مفهوم اللقب نوع من أنواع مفهوم المخالفة ، و هو ما كان حكمه مسكوتا عنه في النص و مخالفا لمنطوقه ، و يسمى دليل الخطاب ، و هو عكس مفهوم الموافقة المسمى بفحوى الخطاب ، مثاله (محمد رسول الله) و غير محمد ما حكمه ؟ و قد اختلف الأصوليون في حكمه . أنظر مفتاح الوصول / 81-82

² الجامع لأحكام القرآن (137/2) .

و السّمة ، و أن يكون من الحلال .و من القرض الحسن ألا يقصد إلى الرديء فيخرجه ؛ لقوله تعالى : وَلَا

تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ (البقرة) ، و أن يتصدق في حال يأمل الحياة ؛ فإن النبي صلى الله عليه و سلم

سئل عن أفضل صدقة فقال : (أن تعطيه و أنت صحيح صحيح تأمل العيش و لا تمهل حتى إذا بلغت التراقي

قلت لفلان كذا و لفلان كذا) رواه الشيخان ، و أن يخفي صدقته ، لقوله تعالى : وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفَقْرَاءَ فَهُوَ

خَيْرٌ لَّكُمْ^١ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ^٢ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ البقرة ، و ألا يمن ، لقوله تعالى : يَتَأَيَّهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِاللَّهِ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^٣ فَمَثَلُهُ

كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا^٤ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا^٥ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الْكَافِرِينَ ﴿٢٧٤﴾ البقرة ، و أن يستحقر كثير ما يعطي ، لأن الدنيا كلها قليلة ، و أن يكون من أحب أمواله ، لقوله

تعالى : لَنْ تَأْكُلُوا أَلْبَنَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبُّوتَ^٦ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾ آل عمران ، و أن يكون

كثيرا ، لقوله صلى الله عليه و سلم : (أفضل الرقاب أغلاها ثمننا و أنفسها عند أهلها)^١ .و هذا الذي ذكره

الإمام القشيري مختصرا ، يحتاج إلى مزيد من التفصيل ، و قد استوفى رحمه الله الإشارة إلى معظم شروط

القرض الحسن ، و لم يفته إلا الإشارة إلى الإنفاق في ما هو أولى و أهم ، حسب كل عصر و مصر .و هذه

الشروط السبعة التي ذكرها هي التي تحقق وصف الحسن لكل عطاء و إنفاق ، و كل عمل خيري يفتقر إلى

شرط منها فهو عمل في غير طائل ، و جهد في غير مقابل ، وكل شرط من هذه الشروط السبعة له سنده في

القرآن وصحيح السنة ، و من هنا سنأخذ كل واحد منها بنوع من التأصيل و التفصيل .

^١ المصدر السابق (178/9) .

الضابط الأول : الإخلاص .

و تحقيقه أن يكون الباعث على العطاء و فعل الخير و جه الله عز و جل و طلب مرضاته ، خالصة من شوائب الرياء ، و حب الظهور ، و طلب الرياسة ، و أن يكون القصد هو امتثال الأوامر الربانية ، وتحقيق المقاصد الشرعية ، قال تعالى : **وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٩﴾** إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ

اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ الإنسان ، و في الحديث المتفق عليه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله

عنه قال : (جاءني رسول الله صلى الله عليه و سلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي ، فقلت : يا رسول الله إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى ، و أنا ذو مال ، و لا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا ، قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ فقال : لا ، قلت : فالثلث يا رسول الله ؟ قال : الثلث ، و الثلث كثير – أو كبير- إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس ، و إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك ، قال : فقلت يا رسول الله : أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملا تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة و رفعة) . و الإخلاص لله عز و جل شرط ابتداء و دوام و انتهاء ، فالمنفق مطالب بأن يخلص لله عز و جل ، و يجرد نيته له قبل العمل و أثناءه و بعده ، فقد يخلص المنفق في أول الإنفاق ثم يرائي به بعد ذلك ، كأن يفاخر به في كل ناد و مجلس ، و هذا ليس من الإخلاص في شيء ، لأن المخلص يحرص أشد الحرص على صيانة عمله من الحبوط مهما طال الزمن ، قال تعالى : **وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٥﴾**

الزمر ، و قد صح عن النبي صلى الله عليه و سلم أن الرياء يبطل العمل ، و يمحق الأجر و الثواب ، روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (قال الله تعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته و شركه) ، و أعمال العباد مهما كانت كثيرة و كبيرة فهي مع الرياء هباء منثور لا قيمة لها ، قال تعالى : **وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ**

هَبَاءً مَّنْثُورًا ﴿١٣﴾ الفرقان ، و يا ليت الأمر توقف عند بطلان عمل المرأئين ، بل إنه يوجب لهم الهلاك المبين ،

والعذاب الأليم في نار الجحيم ، و لا سيما إذا كان ذلك سجية لصاحبه ، و في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه ، رجل استشهد فأتي به فعرفه نعمته فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت ، قال :

كذبت ، و لكنك قاتلت لأن يقال : جريء ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ، ورجل تعلم العلم و علمه ، و قرأ القرآن ، فأتى به فعرفه نعمه فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : تعلمت العلم و علمته ، و قرأت فيك القرآن ، قال : كذبت ، و لكنك تعلمت ليقال عالم ، و قرأت القرآن ليقال : هو قارئ فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ، رجل وسع الله عليه و أعطاه من أصناف المال ، فأتى به فعرفه نعمه فعرفها ، قال فما عملت فيها ؟ ، قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك ، قال : كذبت ، و لكنك فعلت ليقال : هو جواد ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه ثم ألقي في النار) .

هذا هو مصير المرائين هم و أعمالهم و لو كانت مثل الجبال ، و أما المخلصون فإخلاصهم لله عز وجل يكثر أعمالهم و لو كانت قليلة ، و تصديق ذلك ما رواه الحاكم و قال صحيح الإسناد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال : حين بعث إلى اليمن : يا رسول الله أوصني ، قال : (**أخلص دينك يكفك العمل القليل**) ، و خرج البيهقي بإسناده عن ثوبان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (**طوبى للمخلصين أولئك مصابيح الهدى تنجلي عنهم كل فتنة ظلماء**) ، و في حديث الثلاثة¹ الذين انسد عليهم الغار عبرة لمن اعتبر ، فقد قلبوا النظر في أعمالهم الكثيرة فلم يجدوا فيها مع طول الزمن و تراكم السنين إلا عملا واحدا خالصا لله عز و جل ، يتوسلون به إلى خالقهم و بارئهم ، و كان ذلك العمل الوحيد الخالص سببا في نجاتهم و تفريج كربتهم ، و صدق الله تعالى إذ يقول : **قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَجَنَّا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ** ﴿٣٧﴾ **قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ**

تُشْكِرُونَ ﴿٣٨﴾ الأنعام

و بالجملة فالرياء يفسد العمل كما يفسد الخل العسل ، و المرائي يخسر بالرياء ما ينوي كسبه و تحقيقه ، و لو أخلص لله عز و جل لحصل له مراده و بقيت له أعماله ، و لكن الشيطان يلبس عليهم دينهم و يزين لهم سوء أعمالهم ، قال تعالى : **وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ**

الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴿٣٨﴾ النساء ، و هؤلاء هم المنافقون الذين يخادعون الله و هو خادعهم ، الذين ظل

سعيهم في الحياة الدنيا و هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، و قد أخبر عنهم القرآن كثيرا ، و تحدث عنهم طويلا ، و خص لهم سورة باسمهم ، و كشف لنا عن دواخلهم و بواطنهم ، و أن الرياء خصيصة تلازم

¹ حديث الثلاثة متفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنه ، و هو عند البخاري رقم (2272) و مسلم برقم (2743)

أعمالهم و أقوالهم , قال تعالى : إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ

النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٢﴾ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَتُّولَاءٍ وَلَا إِلَى هَتُّولَاءٍ ۚ وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ

سَبِيلًا ﴿٤٣﴾ النساء .

الضابط الثاني : الحلال الطيب

و المراد به أن ينفق العبد من كسب طيب خال من المحرمات و المشبوهات ، و ألا يكون مالا متجمعا من سحت أو ربا أو أكل أموال الناس بالباطل كمال الرشوة و مال الغش و مال المتاجرة في المحرمات و هلم جرا ، و قد أرشد القرآن الكريم إلى هذا الشرط بوضوح في قوله تعالى : يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ^ط وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِءَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ^ج


وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ البقرة ، و ختم الله عز و جل هذه الآية بقوله : (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ) ،

إِعْلَامًا لِلْمُنْفِقِينَ بَأَنَ اللَّهِ غَنِي عَنْهُمْ ، وَلَيْسَ فِي حَاجَةٍ إِلَى أَمْوَالِهِمْ ، وَ إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُهُمْ سَتَوْفَى إِلَيْهِمْ وَ هُمْ لَا يَظْلُمُونَ ، فَلَا يَسُوعُ لَهُمْ إِذَا أُنْ قِيَدُوا لَأَنْفُسِهِمُ الْخَبِيثَ الَّذِي لَا يَنْفَعُهُمْ ، قَالَ تَعَالَى : فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ

وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ ۚ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَالِحُونَ ﴿١٦﴾ التَّغَابُنَ ، وَ صَحَّ عَنْ

النبي صلى الله عليه وسلم أن صدقة الحل مضاعفة ومباركة ، روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل) ، وهذا على عكس النفقة الخبيثة . فهي مردودة على صاحبها ولو كانت مثل الجبال ، وصدق الله عز وجل إذ يقول : قُلْ لَا

يَسْتَوِي الْحَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْحَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْتِلِ الْأَلْبَبُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١١٠﴾ المائدة ، و قد كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤكد هذه الحقيقة في كثير من المناسبات ، روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا ، وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال تعالى :  يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ^ط ، وقال سبحانه :

يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ ، ثم ذكر الرجل

يطيل السفر ، أشعت أغبر ، يمد يديه إلى السماء ، يا رب ، يا رب ، و مطعمه حرام ، و مشربه حرام ، وملبسه حرام ، و غذي بالحرام ، فأنى يستجاب لذلك) ، قال الحافظ ابن رجب : و أما الصدقة بالمال الحرام فغير مقبولة ، كما في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، و لا صدقة من غلول) ، و في مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا يكتسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك فيه ، و لا يتصدق به فيقبل منه ، و لا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار ، إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، و لكن يمحو السيئ بالحسن ، إن الخبيث لا يمحو الخبيث) ، و سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن كان على عمل ، فكان يظلم و يأخذ الحرام ثم تاب فهو يحج و يعتق و يتصدق منه ؟ ، فقال : إن الخبيث لا يكفر الخبيث ، و كذا قال ابن مسعود رضي الله عنه : إن الخبيث لا يكفر الخبيث و لكن الطيب يكفر الخبيث ، و قال الحسن : أيها المتصدق على المسكين ترحمه ، ارحم من قد ظلمت¹ . و هذا الذي ذكره العلماء يقع لأرباب الحرام في آخر حياتهم ، أو عند نزول المصائب بديارهم ، فإنهم بدل أن يتوبوا إلى الله عز و جل بالتخلص من ذلك المال الحرام ، يزين لهم الشيطان سبيل آخر ليرديهم و ليلبس عليهم دينهم ، و هو فعل الخير بذلك المال الخبيث ، فتجد كثيرا منهم يبنون المساجد ، و يتبرعون على المستشفيات و الخيريات ، و يحجون و يعتمرون في كل عام ، و يتصدقون في المناسبات ، و كل ذلك مبال في مبال ، كان سفيان الثوري رحمه الله يقول : من أنفق الحرام في الطاعة كمن طهر الثوب بالبول ، و الثوب لا يطهره إلا الماء ، و الذنب لا يكفره إلا الحلال . و قد اختلف العلماء في من عنده مال حرام فأراد أن يتوب كيف يصنع به ؟ ، فروي عن طائفة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه و عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه أنه يتصدق به في المصالح العامة للمسلمين ، و المشهور عن الشافعي رحمه الله في الأموال الحرام المغصوبة أنها تحفظ و لا يتصدق بها حتى يظهر مستحقها ، وكان الفضيل بن عياض يرى أن من عنده مال حرام لا يعرف أربابه أن يتلفه و يلقيه قي البحر و لا يتصدق به ، و قال : لا يتقرب إلى الله إلا بالطيب ، قال ابن رجب بعد أن ذكر أقوالا لأهل العلم في هذا الباب : و الصحيح الصدقة به ، لأن إتلاف المال و إضاعته منهي عنه ، و إرضاءه أبدا تعريض له للإتلاف و استيلاء الظلمة عليه ، و الصدقة به ليست عند مكتسبه حتى يكون تقربا منه بالخبيث ، و إنما هي صدقة عن مالكه ، ليكون نفعه له في الآخرة حيث يتعذر عليه الانتفاع به في الدنيا² . و هذا الذي ذكره ابن رجب و جيه جدا ، فإن عادة المفتين جرت بتحريم الصدقة بالمال الحرام للأحاديث الواردة في ذلك ، و لو اعتبروها صدقة على مالكيها الأصليين لكان ذلك سائغا و مقبولا ، فهي ليست صدقة لمن أخذها حراما و إنما صدقة لمن أخذت منه ، و لا سيما الأموال المسروقة و المغصوبة و المنهوبة بالنصبو الاحتيال و الخداع ، لأنها مظالم آدمية في عنق آذيتها ، و لا سبيل إلى تكفيرها إلا بردها إلى أصحابها أو استحلالهم منها ،

¹ جامع العلوم و الحكم ص (105/100)

² جامع العلوم و الحكم ص (105/100)

أو التصديق عليهم بها في حال غيابهم و الجهل بأحوالهم , كما ثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم في الصحيح أنه قال : (من كان لأخيه عنده مظلمة من مال أو عرض فليتحلله اليوم ، من قبل أن لا يكون دينار و لا درهم إلا الحسنات و السيئات) رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، و نسوق في هذا الباب رأيا قويا لابن القيم و من نقل عنهم , قال رحمه الله :

و أما التوبة في حقوق العباد : فيتصور في مسائل إحداها : من غصب أموالا . ثم تاب و تعذر عليه ردها إلى أصحابها ، أو إلى ورثتهم ، لجهلة بهم ، أو لانقراضهم ، أو لغير ذلك ، فاختلف في توبة مثل هذا . فقالت طائفة : لا توبة له إلا بأداء هذه المظالم إلى أربابها . فإذا كان ذلك قد قد تعذر عليه ، فقد تعذرت عليه التوبة ، و القصاص أمامه يوم القيامة بالحسنات و السيئات ليس إلا . قالوا : فإن هذا لآدمى لم يصل إليه . و الله سبحانه لا يترك من حقوق عباده شيئا . بل يستوفيها لبعضهم من بعض ، و لا يجاوزه ظلم ظالم . فلا بد أن يأخذ للمظلوم حقه من ظالمه ، و لو لظمة ، و لو كلمة ، و لو رمية بحجر . ثم اختلف هؤلاء في حكم ما بيده من الأموال . فقالت طائفة : يوقف أمرها . و لا يتصرف فيها ألبة . و قالت طائفة يدفعها إلى الإمام أو نائبه . لأنه و كيل أربابها . فيحفظها لهم . و يكون حكمها حكم الأموال الضائعة .

و قالت طائفة أخرى : بل باب التوبة مفتوح لهذا . و لم يغلقه الله عنه ، و لا عن مذنب . و توبته : أن يتصدق بتلك الأموال عن أربابها ، فإذا كان يوم استيفاء الحقوق كان لهم الخيار ، بين أن يجيزوا ما فعلوا و تكون أجورها لهم ، و بين أن لا يجيزوا و يأخذوا من حسناته بقدر أموالهم ، و يكون ثواب تلك الصدقة له ، إذ لا يبطل الله سبحانه ثوابها ، و لا يجمع لأربابها بين العوض و المعوض ، فيغرمه إياها و يجعل أجرها لهم ، و قد غرم من حسناته بقدرها . و هذا مذهب جماعة من الصحابة ، كما هو مروي عن ابن مسعود ، و معاوية و حجاج بن الشاعر ، فقد روي أن ابن مسعود اشترى من رجل جارية ، و دخل يزن له الثمن ، فذهب رب الجارية ، فانتظره حتى يئس من عوده فتصدق بالثمن ، و قال : اللهم هذا عن رب الجارية فإن رضي فله الأجر ، و إن أتى فالأجر لي و له من حسناتي بقدره . و غل رجل من الغنيمة ثم تاب ، فجاء بما غله إلى أمير الجيش فأبى أن يقبله منه ، قال : كيف لي بإيصاله إلى الجيش و قد تفرقوا ؟ ، فأتى حجاج بن الشاعر فقال : يا هذا ، إن الله يعلم الجيش و أسماءهم و أنسابهم ، فادفع خمسه إلى صاحب الخمس و تصدق بالباقي عنهم ، فإن الله يوصل ذلك إليهم ففعل ، فلما أخبر معاوية قال : لأن أكون أفنتيك بذلك أحب إلي من نصف ملكي . قالوا : و كذلك اللقطة إذا لم يجد ربها بعد تعريفها ، و لم يرد أن يملكها تصدق بها عنه ، فإن ظهر مالكها خيره بين الأجر و الضمان . قالوا : و هذا لأن المجهول في الشرع كالمعدوم ، فإذا جهل المالك صار بمنزلة المعدوم ، و هذا مال لم يعلم له مالك معين ، و لا سبيل إلى تعطيل الانتفاع به ، لما فيه من المفسدة و الضرر بمالكه و بالفقراء ، و أما من في يده : فلعدم تمكنه من الخلاص من إثمه ، فيغرمه يوم القيامة من غير انتفاع به ، و مثل هذا لا تبيحه الشريعة فضلا عن أن تأمر به و توجهه ، فإن الشرائع مبناها على المصالح بحسب الإمكان

وتكميلها ، و تعطيل المفسد بحسن الإمكان و تقليلها ، و تعطيل هذا المال ووقفه و منعه عن الانتفاع به مفسدة محضة لا مصلحة فيها ، فلا يصار إليه .

و إذا ثبت ذلك ، فمن المعلوم أن صاحب هذا المال الذي قد حيل بينه و بينه ، أشد رضى بوصول نفعه الأخرى إليه ، و هو أكره لتعطيله أو إبقائه مقطوعا عن الانتفاع به دنيا و أخرى ، و إذا وصل إليه ثواب ماله يوم القيامة سره ذلك أكثر من سروره بوصوله إليه في الدنيا ، فكيف يقال مصلحة تعطيل هذا المال – عن انتفاع الميت و المساكين به و من هو بيده – أرجح من مصلحة إنفاقه شرعا ؟ بل أي مصلحة دينية أو دنيوية في هذا التعطيل ؟ و هل هو إلا محض المفسدة ؟

و لقد سئل شيخنا ابو العباس ابن تيمية – قدس الله روحه – سألته شيخ فقال : هربت من أستاذي وأنا صغير إلى الآن لم أطلع له على خبر و أنا مملوك – و قد خفت من الله عز و جل – و أريد براءة ذمتي من حق أستاذي من رقبتي – وقد سألت جماعة من المفتين فقالوا لي : اذهب فاقعد في المستودع ، فضحك شيخنا و قال : تصدق بقيمتك – أغلى ما كانت – عن سيدك – و لا حاجة لك بالمستودع تقعد فيه عبثا في غير مصلحة – و إضرارا بك – و تعطيلًا عن مصالحك – و لا مصلحة لأستاذك في هذا – و لا لك و لا للمسلمين . قلت : و يطرح في هذا الباب إشكال الأموال المحرمة غير المغصوبة – كأموال الخمر و المخدرات والتدخين ... فهل لها حكم الأموال المنهوبة ؟ أم يختلف أمرها ؟ و الظاهر من رأي السلف الصالح أنها تلحق بها في ضرورة التخلص منها في المرافق العامة للمسلمين ، و لا تكون لصاحبها صدقة بحال – و إن كان مأجورا على مخالفته لهواه – و قهره لشهوته – وإرغامه نفسه على التخلص منها .

و قد أجاب ابن القيم على هذا أحسن جواب فقال في المسألة الثانية من هذا الباب:

إذا عاوض غيره معاوضة محرمة و قبض العوض – كالزانية و المغني و بائع الخمر و شاهد الزور و نحوهم – ثم تابوا و العوض بأيديهم . فقالت طائفة : يرده إلى مالكه إذ هو عين ماله – و لم يقبضه بإذن الشارع – و لا حصل لربه في مقابلته نفع مباح .

و قالت طائفة : بل توبته بالتصدق به – ولا يدفعه إلى من أخذه منه – و هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية – و هو أصوب القولين – فإن قابضه إنما قبضه ببذل مالكه له – و رضاه ببذله – و قد استوفى عوضه المحرم – فكيف يجمع له بين العوض و المعوض ؟ و كيف يرد عليه مالا قد استعان به على معاصي الله – ورضي بإخراجه فيما يستعين به عليه ثانيا و ثالثا ؟ و هل هذا إلا محض إعانته على الإثم و العدوان ؟ و هل يناسب هذا محاسن الشرع : أن يقضى للزاني بكل ما دفعه إلى من زنى بها – و يؤخذ منها ذلك طوعا أو كرها فيعطاه و قد نال عوضه ؟ .

و هب أن هذا المال لم يملكه الآخذ – فملك صاحبه قد زال عنه بإعطائه لمن أخذه . و قد سلم له ما في قبضته من النفع – فكيف يقال : ملكه باق عليه – و يجب رده إليه ؟ و هذا بخلاف أمره بالصدقة به – فإنه قد أخذه من وجه خبيث برضى صاحبه و بذله له بذلك – و صاحبه قد رضى بإخراجه عن ملكه بذلك – و أن لا

يعود إليه – فكان أحق الوجوه به : صرفه في المصلحة التي ينتفع بها من قبضه و يخفف عنه الإثم – و لا يقوى الفاجر به و يعان – و يجمع له بين الأمرين – و هكذا توبة من اختلط ماله الحلال بالحرام – و تعذر عليه تمييزه : أن يتصدق بقدر الحرام – و يطيب باقي ماله – و الله أعلم¹ .

و يتفرع على هذا معاملة من ماله حرام – أو في ماله حرام – قال ابن رجب : فإن كان أكثر ماله الحرام فقال أحمد : ينبغي أن يتجنبه إلا أن يكون شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يعرف .

و إن كان أكثر ماله الحلال جازت معاملته و الأكل من ماله – و قد روى الحارث عن علي رضي الله عنه أنه قال في جوائز السلطان : لا بأس بها ما يعطيكم من الحلال أكثر مما يعطيكم من الحرام

و كان النبي صلى الله عليه و سلم و أصحابه يعاملون المشركين

و أهل الكتاب مع علمهم بأنهم لا يجتنبون الحرام كله .

و إن اشتبه الأمر فهو شبهة و الورع تركه ، قال سفيان : لا يعجبني ذلك و تركه أعجب إلي – وقال

الزهري و مكحول : لا بأس أن يأكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه – فإن لم يعرف في ماله حرام بعينه

و لكن علم أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه – و من أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم

و أباح التصرف في القليل و الكثير بعد إخراج قدر الحرام منه و هو قول الحنفية .

و متى علم أن عين الشيء حرام أخذ بوجه المحرم فإنه يحرم تناوله و قد حكى الإجماع على ذلك ابن

عبد البر و غيره .

و قال سفيان فيمن باع شيئاً ممن تكره معاملته لشبهة ماله قال : يتصدق بالثمن – و خالفه ابن المبارك

و قال : يتصدق بالربح خاصة – و كذا قال أحمد – و كذا قالوا فيمن ورث مالا من أبيه و كان أبوه يبيع ممن

يكره معاملته : أن يتصدق منه بمقدار الربح و يأخذ الباقي – و قد روي عن طائفة من الصحابة نحو ذلك² .

و حاصل هذا الكلام المنقول يرجع إلى أنواع ثلاثة :

النوع الأول: المال الحلال أو غلب عليه الحلال فهذا لا بأس بمعاملة أهله أخذاً و عطاءً – بيعاً و شراءً – دعوة و إجابة.

النوع الثاني: المال الحرام أو غلب عليه الحرام فالأصل مباحة أهله مطلقاً – و حتى ورثته مطالبون

بتركه و التخلص منه في مرافق المسلمين.

النوع الثالث: المال المشبوه – و هو المال المختلط – فالورع يقتضي تركه – و الشرع لا يحرم ذلك .

¹ مدارج السالكين (387/1-390)

² جامع العلوم و الحكم لابن رجب (103)

الضابط الثالث : إنفاق الأجود و الأفضل .

ووجه هذا الشرط أن العبد يطلب بنفخته وجه الله عز و جل ، و علا قدر المطلوب تكون وسيلة الطلب ، ولذلك جرت عادة الناس أن لا يقدموا لسلطينهم و كبرائهم إلا أنفس ما عندهم من الهدايا والمكنونات ، و الله عز و جل أولى و أحق بهذا التعظيم من سائر خلقه ، و لذلك يتعين على المؤمن أن يتقرب إلى خالقه و مولاه بأفضل ما عنده ، قال تعالى : **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ^٤ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**

ال عمران ، و قد روي في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال : كان أبوا طلحة أكثر الأنصار بالمدينة

مالا من نخل ، و كان أحب أمواله إليه بَيْرُحاء ، و كانت مستقبلة المسجد ، و كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يدخل و يشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما نزلت هذه الآية : **(لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا**

تُحِبُّونَ) ، قام أبوا طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال : **(يا رسول الله إن الله تبارك و تعالى**

يقول : (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ^٤ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) و إن أحب أموالى إلي

ببرحاء و إنها صدقة أرجوا برها و نخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَخْ ذاك مال رابح , بَخْ ذاك مال رابح) . رواه البخاري و مسلم .

و المرء حين ينفق أنفس ما عنده فهو يبتغي بذلك أنفس ما عند ربه من الأجر و الثواب ، و قد صح عن النبي صلى الله عليه و سلم قوله : **(إن في الجنة مائة درجة)** رواه البخاري . و قد فقه الصحابة رضوان الله عليهم هذه الحقيقة ، فكانوا يبذلون أجود ما عندهم ، و ينفقون أغلى ما يملكون ، و في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضا من أراضي خيبر ، فقال : **(يا رسول الله أصبت أرضا بخيبر ، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه ، فما تأمرني ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إن شئت حبست أصلها و تصدقت بها)** فتصدق بها عمر على أن لا تباع و لا توهب و لا تورث ، في الفقراء و في القربى و الرقاب و الضيف وابن السبيل ، لا جناح على من وليها : أن يأكل منها بالمعروف و يطعم غير متمول) .

و قد تضمنت قصة عمر هذه أحكاما فقهية تؤسس لنظام الوقف و الحبس في الإسلام .

الضابط الرابع : الإنفاق في حال القوة و القلة و استقبال الحياة .

وهي نفقة المرء الذي يخشى الفقر و يأمل الغنى ، كالشباب و صاحب العيال و ذي المال القليل ، و لا شك أن هذه النفقة تنم عن ثقة عالية بالله عز و جل ، و توكل صادق عليه ، و لولا الثقة في الله و صدق التوكل عليه ما أنفق المقل ، و لا جاد المعيل ، و لا تصدق الشاب الذي يستقبل الحياة ، و يتحسب لضربات الزمان و لكلمات الدهر ، و لذلك كان لصدقة المقل أجر خاص ، فكثيرا ما يكون الأجر على قدر المشقة ، و غالبا ما يكون على قدر مغالبة النفس ، فالأعمال التي لا تكلف النفس جهدا لا تساوي في الأجر أعمالا يتطلب فعلها مجاهدة لأحاديث النفس و وساوس الشيطان ، و في الحديث الذي رواه أبو داود و ابن خزيمة و الحاكم و قال صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنه قال : (يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : جهد المقل و ابدأ بمن تعول) ، و عنه أيضا عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (سبق درهم مائة ألف درهم ، فقال رجل : و كيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : رجل له مال كثير أخذ من عرضه - جانبه - مائة ألف درهم تصدق بها ، و رجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به) ، عرض المال بضم العين جانبه ، و هي كناية عن التقليل .

و في صحيح البخاري أن رجلا قال : (يا رسول الله : أي الصدقة أعظم أجرا ؟ قال : أن تصدق و أنت صحيح صحيح تخشى الفقر و تأمل الغنى ، و لا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ، و لفلان كذا ، و قد كان لفلان كذا) .

و المسلم الذي ينفق على قلة يغالب وساوس الشيطان و مخاوف النفس ، و ما من شيء أشق على الشيطان و أغيظ له من إخراج المال على حبه ، و لذلك يقعد للإنسان بالمرصاد في طريقها ، قال تعالى : (الشيطان يعدكم الفقر و يأمركم بالفحشاء ، و الله يعدكم مغفرة منه و فضلا ، و الله واسع عليم) ، و هذه الآية تقرر حقيقة تربوية هامة و هي أن مصدر البخل و الشح تخويف الشيطان للعبد من مفاجآت الزمان ، فمن بخل و استغنى فقد أطاع الشيطان ، و من أعطى و اتقى فقد وثق في الرحمان الذي يقول : وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ .

سبأ ، و قد وصف الله عز و جل من وقى نفسه البخل في أوقات الحاجة و القلة

بالفلاح ، فقال عز من قائل : وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ ۝ الحشر ، و الإيثار هو تقديم الغير على النفس في أوقات الحاجة ، و قد اختلف المفسرون في

سبب نزول هذه الآية ، و في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال : (إني مجهود ، فأرسل إلى بعض نساؤه ، فقالت : و الذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء ، ثم أرسل إلى الأخرى فقالت مثل ذلك ، حتى قلن كلهن مثل ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم لأصحابه : من يضيف هذا الليلة رحمه الله ؟ فقام رجل من الأنصار فقال : أنا يا رسول الله ، فانطلق إلى رحله فقال لامرأته : هل عندك شيء ؟ فقالت لا و الله ، إلا قوت صبياني ، قال فعليهم بشيء فإذا دخل ضيفنا فاطفي السراج و أريه أنا نأكل ، فإذا أهوى ليأكل فقومي إلى السراج حتى تطفئيه ، قال : فقعدوا و أكل الضيف ، فلما أصبح غدا على النبي صلى الله عليه و سلم فقال : قد عجب الله عز و جل من صنيعكما بضيفكما الليلة) ، و في هذه القصة أكثر من عبرة ، فهي تصور حب الصحابة رضوان الله عليهم للإنفاق و البذل مع قلة ما في أيديهم ، كما أنها تبين ثقة الصحابة في الله عز و جل الحنان المنان ، فهم لا يخشون من ذي العرش إقلالا ، و لو أنفقوا ما في أيديهم جميعا ، و فيهم يقول تعالى : وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ

عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٢﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكُظُمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ

النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ آل عمران ، قال ابن عباس : نزلت في ما فعله الأنصار مع المهاجرين ، قال

الزهري عن أنس بن مالك : لما قدم المهاجرون من مكة إلى المدينة قدموا و ليس بأيديهم شيء ، و كان الأنصار أهل الأرض و العقار ، ففاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام) ، و لذلك روى عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم للأنصار يوم النضير : (إن شئتم قسمت للمهاجرين من دياركم و أموالكم و شاركتموهم في هذه الغنيمة ، و إن شئتم كانت لكم دياركم و أموالكم و لم نقسم لكم من الغنيمة شيئا ، فقالت الأنصار : بل نقسم لإخواننا من ديارنا

و أموالنا و نوثرهم بالغنيمة) ، فنزلت : لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَرِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٠٥﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ الحشر .

و الإيثار شعبة من شعب الإيمان ، و مقام من مقامات السالكين ، و هو يأتي في قمة أنواع القرض الحسن ، لأنه ينشأ عن قوة اليقين و التوكل على الله ، و لا يقدر عليه إلا أهل الله ، أورد القرطبي قصة و قعت لأبي يزيد البسطامي رحمه الله ، قال : ما غلبنني أحد ما غلبنني شاب من أهل بلخ ، قدم علينا حاجا ، فقال لي يا أبا اليزيد : ما حد

الزهد عندكم ؟ فقلت : إن وجدنا أكلنا و إن فقدنا صبرنا ، فقال : هكذا كلاب بلخ عندنا ، فقلت : و ما حد الزهد عندكم ؟ قال إن فقدنا شكرنا ، و إن وجدنا أثرنا .

و كان الصحابة رضوان الله عليهم على هذا المنوال ، فقد كان الجود حاديهم سيما في أوقات حاجة المسلمين ، و قد تجلّى ذلك في آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه و سلم و هي غزوة تبوك ، و التي سماها القرآن غزوة العسرة ، لأنها كانت في سنة مجدية و حر شديد ، قال كعب بن مالك رضي الله عنه : و غزا رسول الله صلى الله عليه و سلم تلك الغزوة حين طابت الثمار و الظلال . رواه أحمد و غيره .

و في هذه الأوقات الشديدة رأينا من الصحابة من كان يهفو بماله قليله و كثيره ، روى الترمذي عن زيد بن أسلم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه و سلم أن نتصدق ، و وافق ذلك عندي مالا ، فقلت اليوم أسبق أبا بكر ، إن سبقته يوما ، فجئت بنصف مالي ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ما أبقيت لأهلك قلت مثله ، و أتى أبو بكر بكل ما عنده فقال يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله و رسوله ، قلت لا أسبقه إلى شيء أبدا ، و روى الترمذي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : رحم الله أبا بكر زوجني ابنته ، و حملني إلى دار الهجرة ، و أعتق بلالا من ماله) ، قال ابن كثير و قد ذكر المفسرون أن قوله تعالى : وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى

﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَى

﴿٢١﴾ الضحى ، نزل في أبي بكر حتى إن بعضهم حكى الإجماع على ذلك .

و حكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أعرابيا أتاه فقال :

يا عمر الخير جزيت الجنة اكس بنياتي و أمهته
و كن لنا من الزمان جنة أقسم بالله لتفعلنه

قال عمر : إن لم أفعل يكون ماذا ؟ قال :

إذا أبا حفص لأذهبتّه

قال عمر : إذا ذهبت يكون ماذا ؟ ! قال :

تكون عن حالي لتسألنّه يوم تكون الأعطيات هنّه
و موقف المسؤول بينهنّه إما إلى نار و إما جنة

فبكى عمر حتي اخضلت لحيته ، ثم قال : يا غلام ، أعطه قميصي هذا لذلك اليوم ، لا لشعره ، و الله لا أملك غيره ! .
 كذلك فعل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقد روي أن رسول الله صلى الله عليه و سلم خطب فحث على جيش العسرة ، فقال عثمان بن عفان رضي الله عنه : علي مائة بغير بأحلاسها و أقتابها ، قال ثم حث فقال عثمان : علي مائة بغير أخرى بأحلاسها و أقتابها ، قال : ثم نزل مرقاة من المنبر ثم حث ، فقال عثمان بن عفان : علي مائة أخرى بأحلاسها و أقتابها ، قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم قال بيده هكذا يحركها : ما على عثمان ما عمل بعد هذا ، أو قال : ما ضر ابن عفان ما عمل بعد اليوم . رواه الترمذي مختصر مناقب ابن عفان عن عبد الرحمان بن سمرة .

و فيه و في أمثاله نزل قوله تعالى : وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا

كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣١﴾ التوبة .

و روى الحافظ البزار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : تصدقوا فإني أريد أن أبعث بعثا ، قال فجاء عبد الرحمان بن عوف فقال يا رسول الله عندي أربعة آلاف ، ألفين أقرضهما ربي ، و ألفين لعيالي ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم بارك الله لك فيما أعطيت و بارك لك فيما أمسكت) .

هكذا كانوا جميعا رضوان الله عليهم ، يشترون ما عند الله عز و جل بأموالهم و أنفسهم و فيهم يقول

الحق جل و علا : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَرْبَعَةِ أَلْفَةِ) التوبة .

و مواقف الصحابة هذه مأخوذة من هدي الرسول صلى الله عليه

و سلم الذي رباهم و زكاهم و علمهم الكتاب و الحكمة ، فقد كان عليه الصلاة و السلام ينفق ما يملك

و لا يدخر شيئا ، روى مسلم عن أنس رضي الله عنه قال : (ما سنل رسول الله صلى الله عليه و سلم على

الإسلام شيئا إلا أعطاه ، و لقد جاءه رجل فأعطاه غنما بين جبلين ، فرجع إلى قومه فقال : يا قوم أسلموا

فإن محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفقر . و إن كان الرجل ليسلم ما يريد إلا الدنيا فما يلبث إلا يسيرا حتى يكون الإسلام أحب إليه من الدنيا و ما عليها) ، و في هذا دليل على أن الإنفاق يتألف قلوب الناس على الإسلام .

الضابط الخامس : إخفاء النفقة أفضل من إعلانها .

و قد أشار القرآن الكريم إلى هذه الأفضلية في قوله تعالى : **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ^ط **وَإِنْ**

تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ^ج **وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ** ^ك **مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ** ^ط **وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ^ط البقرة

و لفظ (**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**) يدل على أن إظهار الصدقة مفضل ، و لفظ (**وَإِنْ**

تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) يدل على أن سترها أفضل ، و لذلك جاء بعده ، و إن كان

الأفضل لا ينافي جواز المفضل كما يقول الفقهاء ، و صح عن النبي صلى الله عليه و سم ما يؤكد هذه الأفضلية ، ففي حديث السبعة الذين يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله إشارة لذلك ، فمنهم (رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

و في الحديث الذي رواه الطبراني بإسناد حسن عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (**صدقة السر تطفئ غضب الرب**) ، و في الحديث الذي رواه الترمذي بإسناده عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (**لما خلق الله الأرض جعلت تميد و تكفأ فأرساها بالجبال فاستقرت فعجبت الملائكة من شدة الجبال فقالت يا ربنا هل خلقت خلقا أشد من الجبال ؟ قال نعم : الحديد ، قالوا : فهل خلقت خلقا أشد من الحديد ؟ قال : النار ، قالوا : فهل خلقت خلقا أشد من النار ؟ قال : الماء ، قالوا فهل خلقت خلقا أشد من الماء ؟ قال : الريح ، قالوا فهل خلقت خلقا أشد من الريح ؟ قال : ابن آدم إذا تصدق بصدقة بيمينه فأخفاها من شماله) .**

و في إخفاء العطية فائدتان ظاهرتان ، أولهما : حفظ ماء وجه الآخذ ، لئلا يظهر بين الناس سائلا ذليلا مهانا ، و لا سيما إن كان من ذوي الهيئات كأهل العلم .

و ثانيهما : حفظ المعطي من الرياء و حب الظهور الذي يقصم الظهور .

و أسوق هنا كلاما نفيسا للإمام القرطبي و من نقل عنهم في تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة :

(**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ^ط **وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**) قال رحمه الله : ذهب

جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، و كذلك سائر

العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لانتفاء الرياء عنها ، و ليس كذلك الواجبات ، قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن , إخفاء التطوع أفضل ، لأنه أدلّ على أنه يراد الله عز و جل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها يقال بسبعين ضعفا ، و جعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة و عشرين ضعفا . قال : و كذلك جميع الفرائض و النوافل في الأشياء كلها .

قلت : مثل هذا لا يقال من جهة الرأي و إنما هو توقيف ؛ و في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) ، و ذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء و النوافل عرضة لذلك . و روى النسائي عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (إن الذي يجهر بالقرآن كالذي يجهر بالصدقة الذي يسر القرآن كالذي يسر بالصدقة) ، و في الحديث : (صدقة السر تطفئ غضب الرب) .

قال ابن العربي : (و ليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ، و لا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح و لكنه الإجماع الثابت ؛ فأما صدقة النفل فالقرآن ورد مصرحا بأنها في السر أفضل منها في الجهر ؛ بيد أن علمائنا قالوا إن هذا على الغالب مخرجه ، و التحقيق فيه أن الحال في الصدقة تختلف بحال المعطي لها

و المعطي إياها و الناس الشاهدين لها ، أما المعطي فله فيها فائدة إظهار السنة و ثواب القدوة) .

قلت : هذا لمن قويت حاله ، و حسنت نيته ، و أمن على نفسه الرياء ، و أما من ضعف عن هذه المرتبة فالسر له أفضل .

و أما المعطي إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع الغنى عنها و ترك التعفف ، و أما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم ربما طعنوا على المعطي لها بالرياء ، و على الأخذ لها بالاستغناء ، و لهم فيها تحريك القلوب إلى الصدقة ، لكن هذا اليوم قليل .

قلت : ذكر الكيا الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقا أولى ، و أنها حق الفقير ، و أنه يجوز لرب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قولي الشافعي . وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات هاهنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولى لئلا يلحقه تهمة ، و لأجل ذلك قيل : صلاة النفل فرادى أفضل ، و الجماعة في الفرض أبعد عن التهمة .

و قال المهدوي : المراد بالآية فرض الزكاة و ما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل في مدة النبي صلى الله عليه و سلم ، ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء إظهار الفرائض لئلا يظن بأحد المنع . قال ابن عطية : و هذا القول مخالف للأثار ، و يشبهه في زماننا أن يحسن التستر بصدقة الفرض ، فقد كثر المنع لها و صار إخراجها عرضة للرياء .

قوله تعالى : (فَبِعِمَّا هِيَ) ثناء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك .

و لذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعت المعروف فاستره ، و إذا اصطنع إليك فانشره .
و قال سهل بن هارون :

خِلْ إذا جنَّته يوما لتسأله أعطاك ما ملكت كفاه و اعتذرا
يخفي صنائعه و الله يظهرها إن الجميل إذا أخفيتها ظهرا

و قال العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله و تصغيره
و ستره ، فإذا أعجلته هنيئته ، و إذا صغرت عظمته ، و إذا سترته أتممته . و قال بعض الشعراء فأحسن :

زاد معروفك عندي عظما أنه عندك مستور حقير
تتناساه كأن لم تأته و هو عند الناس مشهور كبير
اهـ¹ .

¹ الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي (971/2-972-973) .

الضابط السادس : ألا يمن بعطيته و لا يؤذي .

المنّ ذكر النعمة على سبيل التعديد لها أو التوبيخ بها ، مثل أن يقول لمن أساء إليه : تفعل معي هذا و قد أحسنت إليك بكذا يوم كذا ، أو يقول لمن رفض مساعدته : أنسيت يوم أحسنت إليك و فعلت و فعلت ؟ ، أو يقول على سبيل التفاخر في جمع أو مجلس : أنا الذي أعطيتك أو علمتك أو أنكحتك و قد كنت هملا...

و أما الأذى فهو أقبح من المن ، لأنه متضمنا فيه و يزيد عليه السب

و التشكي و الإهانة ، كأن تقول لمن أعطيته : ما أشد إلحاحك ، أو خلصنا الله منك ، أو أنت نكار للجميل... و قد نص القرآن عليه بكثرة وقوعه ، قال ابن زيد : لئن ظننت أن سلامك يتقل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . و قالت له امرأة : يا أبا أسامة دلني على رجل يخرج في سبيل الله حقا ، فإنهم إنما يخرجون يأكلون الفواكه فإن عندي أسهما و جعبة ، فقال لها : لا بارك الله في أسهمك و جعبتك ، فقد أذيتهم قبل أن تعطيهم ، و سمع ابن سيرين رجلا يقول لرجل : فعلت إليك و فعلت ، فقال له : أسكت ، فلا خير في المعروف إذا أحصي .

و أصل المن و الأذى هو الرياء ، فمن كان يرجوا بنفقتة المدح و الثناء ابتداء كان حريصا على أن يرى ممن أحسن إليهم ما يدل على ذلك ، فإذا خاب ظنه فيهم منّ عليهم بإنفاقه ، و آذاهم بلسانه ، و هذا شأن كثير من المنفقين اليوم ، فليس لهم مراد من إنفاقهم أو معروفهم إلا طلب السمعة و الرياء ، و لذلك يحرصون أن تكون النفقات علنا و جهارا ، و يقيمون لذلك الحفلات ، و يسجل ذلك في الأقراص و الأشرطة ، و ينشر في الجرائد ، و تؤخذ الصور مع الضعفاء و الفقراء ، و قد يأخذ ذلك طابعا جماعيا كما هو عند بعض الجمعيات أو الهيئات أو الحركات العاملة للإسلام ، فهم يحرصون أشد الحرص على إظهار الأعمال الخيرية ، إما بغرض الاستقطاب أو الإشعاع أو تسجيل المواقف ، و الله أعلم بالسرائر و الضمائر ؟ ! !

و قد أشار القرآن الكريم إلى ثمرات المنّ و الأذى النكدة فقال : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ

بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ

وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ۖ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣١٤﴾ البقرة ، و ما

أحسن ما قاله ابن القيم في تفسير هذا المثل القرآني ، قال رحمه الله : فإن عرض لهذه الأعمال من الصدقات ما يبطلها من المنّ و الأذى و الرياء .

و الرياء يمنع انعقادها سببا للثواب، و المنّ و الأذى يبطل الثواب الذي كان سببا له ، فمثل صاحبها و بطلان عمله , كمثل صفوان

و هو الحجر الأملس ، عليه تراب فأصابه وابل ، و هو المطر الشديد ، فتركه صلدا لا شيء عليه و تأمل أجزاء هذا المثل البليغ و انطباقها على أجزاء الممثل به تعرف عظمة القرآن و جلالته ، فإن الحجر في مقابلة قلب هذا المرائي

و المانّ و المؤذي , فقلبه في قسوته عن الإيمان و الإخلاص بمنزلة الحجر ، و العمل الذي لغير الله بمنزلة التراب الذي على ذلك الحجر ، ففسوة ما تحته و صلابته تمنعه من الثبات و النبات عند نزول الوابل ، فليس له مادة متصلة بالري تقبل الماء ، و ينبث الكلا .

و كذلك : قلب المرائي و المانّ و المؤذي ليس له ثبات عند وابل الأمر و النهي، و القضاء و القدر، فإذا نزل عليه الوحي: انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذي كان عليه، فبرز ما تحته حجر صلدا لا نبات فيه... و هذا مثل ضربه الله سبحانه لعمل المرائي و نفقته ، لا يقدر يوم القيامة على ثواب شيء منه أحوج ما كان إليه¹.

و قد أكدت السنة هذه الحقيقة ، و اعتبرت المنّ و الأذى من مبطلات الأعمال ، و من موجبات غضب الرحمان , يوم يشيب الولدان ،

و في الحديث الذي رواه مسلم و غيره عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم ، قال : (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، و لا ينظر إليهم، و لا يزكّيهم ، و لهم عذاب أليم ، قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه و سلم ثلاث مرار ، قال أبو ذر : خابوا و خسروا ، من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل و المنان و المنفق سلّعه بالحلف الكاذب) ، و في لفظ آخر له : (المنان الذي لا يعطي شيئا إلا مئة) ، و قطعاً لدابر المن و الأذى استحَب بعض العلماء ألا يتولى المتصدق الصدقة بنفسه ، بل يعطيها للعاملين عليها ، أو لمن عرف بتوزيع الزكوات و الصدقات ، قال القرطبي : قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطي الرجل صدقته الواجبة أقاربه لنأل يعتاض منهم الحمد و الثناء و يظهر منته عليهم ،

و يكافئوه عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى ، و استحَب أن يعطيها الأجانب ، و استحَب أيضا أن يولي غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام عدلا ، لنأل تحبط بالمن و الأذى و الشكر و الثناء و المكافأة بالخدمة من المعطى² .

و أما الذين سلّمت نفقاتهم من المنّ و الأذى و الرياء ، فقد ضرب الله عز و جل لهم مثلا عجيبا يصور مضاعفة المولى جل و علا لأجورهم فقال سبحانه : مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ

¹ أمثال القرآن لابن القيم (15)

² تفسير القرطبي (956/2)

سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٦﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

ثُمَّ لَا يُلَبِّسُونَ مَا آنَفَقُوا مِنَّا وَلَا أَذَىٰ هُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٧﴾ البقرة ، إلى أن قال

سبحانه : وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَفَاتَتْ

أُكُلَهَا ضَعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٨﴾ أَيُودُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن

نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ

فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٩﴾ البقرة ، و نرجع في هذا السياق إلى

العلامة ابن القيم في تعليقه الرائع على هذا المثل القرآني، قال رحمه الله: (شَبَّه سبحانه نفقة المنفق في سبيله ، سواء كان المراد به الجهاد ، أو جميع سبل الخير من كل برٍّ ، بمن بذر بذرا ، فأنبتت كل حبة سبع سنابل اشتملت كل سنبل على مائة حبة ، و الله يضاعف بحسب حال المنفق و إيمانه و إخلاصه و إحسانه و نفع نفقته و وقعها و موقعها . فإن ثواب الإنفاق يتفاوت بحسب ما يقوم بالقلب من الإيمان و الإخلاص عند النفقة و هو إخراج المال بقلب ثابت ، قد انشرح صدره بإخراجه و سمحت به نفسه ، و خرج من قلبه قبل خروجه من يده فهو ثابت القلب عند إخراجه ، غير جزع و لا هلع و لا متبعه نفسه ، ترجف يده و فؤاده ، و يتفاوت بحسب نفع الإنفاق و مصارفه المواقع ، و بحسب طيب المنفق و ذكائه .

و تحت هذا المثل من الفقه أنه سبحانه شَبَّه الإنفاق بالبذور ، فالمنفق ماله الطيب لله لا لغيره ، باذر ماله ، في أرض زكية فمغله ، بحسب بذره و طيب أرضه و تعاوده البذر بالسقي و نفي الدغل و النبات الغريب عنه ، فإذا اجتمعت هذه الأمور و لم تحرق الزرع آفة نار و لا لحقته آفة جائحة ، جاءت أمثال الجبال و كان مثله كمثّل حبة بربرة ، هي المكان المرتفع الذي تكون الحبة فيه نصب الشمس والرياح ، فتربى الأشجار هناك أتم تربية ، فنزل عليها من السماء مطر عظيم القطر متتابع ، فروّاها ، ونمّاها ، فأنتت أكلها ضعفي ما تؤتية غيرها ، بسبب ذلك الوابل ، و إن لم يصبها وابل ، فُطِلَ مطر صغير القدر ، يكفيها ، لكرم منبتها ، تزكو على الطلّ و تنمى عليه مع أن في ذكر نوعي : الوابل . . و الطلّ ، إشارة إلى نوعي الإنفاق الكثير و القليل .

فمن الناس من يكون إنفاقه وابلًا، و منهم من يكون إنفاقه طلاً، و الله لا يضيع مثقال ذرة. فإن عرض لهذا العامل ما يغرق أعماله و يبطل حسناته ، كان بمنزلة رجل له جنة من نخيل و أعناب تجرى من تحتها الأنهار ، له فيها من كل الثمرات ، و أصابه الكبر ، و له ذرية ضعفاء ، فأصابها إعصار فيه نار ، فاحترقت ،

فإذا كان يوم استيفاء الأعمال ، و إحراز الأجور ، و جد العامل عمله قد أصابه ما أصاب صاحب هذه الجنة ، فحسرتة حينئذ أشد من حسرة هذا على جنته .

فهذا مثل ضربه الله سبحانه في الحسرة لسلب النعمة عند شدة الحاجة إليها، مع عظم قدرها و منفعتها، و الذي ذهب عنه قد أصابه الكبر و الضعف ، فهو أحوج ما كان إلى نعمته ، و مع هذا فله ذرية ضعفاء لا يقدرّون على نفعه و القيام في مصالحه ، بل هم عياله ، فحاجته إلى نعمته حينئذ أشد ما كانت لضعفه ، و ضعف ذريته ، فكيف يكون حال هذا إذا كان له بستان عظيم فيه من جميع الفواكه و الثمر ، و سلطان ثمره أجمل الفواكه و أنفعها ، و هو ثمر النخيل و الأعناب فنخله يقوم بكفايته و كفاية ذريته ، فأصبح يوما و قد و جده محترقا كله كالصر يم ، فأَيّ حسرة أعظم من حسرتة ؟

قال ابن عباس : هذا مثل الذي يختم له بالفساد في آخر عمره .

و قال مجاهد : هذا مثل المفرط في طاعة الله حتى يموت .

و قال السدي : هذا مثل المرئي في نفقته الذي ينفق لغير الله ، ينقطع عنه نفعها أحوج ما يكون إليه . و سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصحابة رضي الله عنهم يوما عن هذه الآية . فقالوا : الله أعلم . فغضب عمر ، و قال : قالوا نعلم أو لا نعلم . فقال ابن عباس رضي الله عنهما : في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين ! ! قال : يا ابن أخي ! و لا تحقر نفسك . قال : ضرب مثل لعمل .

قال لأي عمل ! - قال : لرجل غني يعمل بالحسنات ثم بعث الله له الشيطان ، فعمل بالمعاصي ، حتى أحرق أعماله كلها . قال الحسن قلّ - و الله أعلم - من يعقله ، من الناس : شيخ كبير ، ضعيف جسمه، و كثير حسانه ، أفقر ما كان إلى جنته ، و إن كان أحدكم و الله أفقر ما يكون إلى عمله إذا انقطعت عنه الدنيا¹ . اهـ .

¹ أمثال القرآن لابن قيم الجوزية (79-80-81) .

الضابط السابع – ألا يستكثر ما أنفق :

و هذا الضابط من مستلزمات الضابط السابق و لواحقه ، فإن المنفق متى منّ بنفقته و رأى بها فقد استكثرها ، و عظمها في قلبه و عينه ، و قد نهى الله عز و جل نبيه عن استكثر العمل فقال سبحانه : وَلَا

تَمْنَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴿٦١﴾ المشر ، قال ابن العربي : بعد أن ذكر وجوها في تفسير هذه الآية : و أما من قال : أراد به

العمل ، أي لا تستكثر به على ربك فهو صحيح ، فإن ابن آدم لو أطاع الله عمره من غير فتور لما بلغ لنعم الله بعض الشكر .

قال ابن كيسان : لا تستكثر عملك فتراه من نفسك ، إنما عملك مئة من الله عليك ، إذ جعل لك سبيلا إلى عبادته¹ .

و كذا قال الحسن البصري : لا تمنن بعملك على ربك تستكثره .

و قد روي هذا التفسير عن جلة من السلف منهم مجاهد و ابن زيد و زيد بن أسلم...²

و المؤمن يقلل من عمله لأمرين اثنين : أولهما : أنه لا يدري قبول ذلك العمل من عدمه ، فإن الله تعالى لم يطلع أحدا على ذلك إلا من ارتضى من أنبيائه و رسله ، و لم يخبر سبحانه أحدا بأنه قبل عمله و رضي عنه ، فمن أين للإنسان أن يستكثر عمله و يغتر به ؟ ، و هذا سبب موجب للإشفاق و الخوف ، قال تعالى : إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِعِبَادَتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ

﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ هَا سَاقُونَ ﴿٦١﴾

المؤمنون ، و قد روى الترمذي و الحاكم و صححه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (سألت رسول الله صلى الله عليه و سلم عن هذه الآية : يُؤْتُونَ مَاءً آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ ، أهم الذين يشربون الخمر و يسرقون ؟

، قال عليه الصلاة و السلام : (لا يا بنت الصديق و لكنهم الذين يصومون و يصلون و يتصدقون و هم يخافون ألا يقبل منهم) .

و قال الحسن البصري : لقد أدركنا أقواما كانوا من حسناتهم أن ترد عليهم أشفق منكم على سيئاتكم أن تعذبوا عليها .

¹ أحكام القرآن (342/4) .

² أنظر تفسير ابن كثير و ابن جرير و القرطبي للآية المذكورة

و هكذا نرى أن المؤمن مهما علا كعبه في الطاعة فهو مطالب بثلاثة آداب : أولا : ألا يستكثر عمله

لقله تعالى : وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ .

ثانيا : ألا يأمن مكر ربه ، و أن يخاف الخواتيم , لقله تعالى : أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا

الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾ الأعراف .

ثالثا : أن يشفق على حسناته أن ترد عليه ، لقله تعالى : يُؤْتُونَ مَاءً تَوْأَمًا لَهُمْ وَجَلَّةٌ . و أما الأمر

الثاني الموجب لاحتقار العمل فهو النظر إلى فضل الله الواسع ، و عطائه العريض , فإن العبد لو ذاب كما يذوب الملح في طاعة الله عز و جل ما شكر نعمة واحدة حق شكرها ، و لكنه سبحانه يضاعف الحسنات حتى تبلغ حدا مقبولا من الشكر ، و في الحديث الذي رواه أحمد و الطبراني و حسنه السيوطي عن عتبة بن عبد عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لو أن رجلا يجر على وجهه من يوم ولد إلى يوم يموت هرما في مرضاة الله لحقره يوم القيامة) .

و من هنا كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه , فيقال له في ذلك ، فيقول : أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا .

بل صح عنه ما يدل على إشفاقه و اعترافه بالتقصير في جنب ربه على جلال قدره ، و في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي و إسرافي في أمري ، و ما أنت أعلم به مني , اللهم اغفر لي جدي و هزلي ، و خطأي و عمدي ، و كل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت و ما أخرت و ما أسررت و ما أعلنت ، أنت المقدم و أنت المؤخر ، و أنت على كل شيء قدير) .

و لو نظر العبد الصالح إلى صلاحه و استقامته لوجد ذلك نعمة من الله عليه ، فبفضل الله عبد العابدون ، و بفضل الله شكر الشاكرون ، و أنقل هنا كلاما نفيسا للحافظ بن رجب الحنبلي أورده في معرض شرحه للحديث الشريف الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة ، و تعين الرجل في دابته فتحمله عليها صدقة ، أو ترفع له عليها متاعه صدقة ، و الكلمة الطيبة صدقة، و بكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة ، و تميط الأذى عن الطريق صدقة) ، قال رحمه الله : و معنى الحديث أن تركب هذه العظام و سلامتها من أعظم نعم الله على عبده ، فيحتاج كل عظم منها إلى صدقة يتصدق ابن آدم عنه ،

ليكون ذلك شكرا لهذه النعمة ، قال الله عز و جل : قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ

قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ الملك ، قال مجاهد : هذه نعم من الله يقرر لك بها كيما تشكر ، و قرأ الفضيل : أَلَمْ جَعَلْ لَهُ

عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ البلد ، فبكى ، فسئل عن بكائه فقال : هل بت ليلة شاكرًا لله أن جعل لك عينين

تبصر بهما ؟ هل بت ليلة شاكرًا لله أن جعل لك لسانًا تنطق به ؟
و جعل يعدد ذلك .

و قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴿٨﴾ النكاثر ، قال

: النعيم صحة الأبدان و الأسماع و الأبصار ، يسأل الله العباد فيما استعملوها ؟ و هو أعلم بذلك منهم و هو

قوله تعالى : إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٦﴾ الإسراء .

و خرج الطبراني من رواية أيوب بن عقبة و فيه ضعف عن عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من قال لا اله إلا الله كان له بها عهد عند الله ، و من قال سبحان الله و بحمده كتب له بها مائة ألف حسنة و أربعة و عشرون ألف حسنة ، فقال رجل كيف نهلك بعد هذا يا رسول الله ؟ قال إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل لو وضع على جبل لأثقله ، فتقوم النعمة من نعم الله فتكاد أن تستنفد ذلك كله إلا أن يتناول الله برحمته) ، و المقصود أن الله تعالى أنعم على عباده بما لا يحصونه كما قال تعالى : وَإِنْ تَعُدُّوا

نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٨﴾ النحل ، و طلب منهم الشكر و الرضا به منهم ، قال سليمان

التيمي : إن الله أنعم على عباده على قدره ، و كلفهم الشكر على قدرهم ، حتى رضي منهم من الشكر بالاقراراف بقلوبهم بنعمه و الحمد بالسنتهم عليها ، كما خرجه أبو داود و النسائي من حديث عبد الله بن غنام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : من قال حين يصبح : (اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك ، فلك الحمد و لك الشكر ، فقد أدى شكر ذلك اليوم ، و من قالها حين يمسي أدى شكر ليلته) .

قال أبو عمرو الشيباني : قال موسى عليه الصلاة والسلام يا رب إن أنا صليت فمن قبلك ، و إن أنا تصدقت فمن قبلك ، و إن أنا بلغت رسالتك فمن قبلك ، فكيف أشكرك ؟ قال : الآن شكرتني¹ . و ما أحسن ما قاله حاتم الأصم : لا تغتر بمكان صالح فلا مكان أصلح من الجنة و لقي فيها آدم ما لقي ، و لا تغتر بكثرة العبادة فإن إبليس بعد طول العبادة لقي ما لقي ، و لا تغتر بكثرة العلم فإن بلعام بن باعوراء لقي ما لقي و كان يعرف الاسم الأعظم ، و لا تغتر بقاء الصالحين و رؤيتهم فلا شخص أصلح من النبي صلى الله عليه و سلم و لم ينتفع ببقائه أعداؤه و المنافقون .

و من موجبات الإشفاق على العمل ما ذكره ابن القيم في مدارج السالكين قال : و يخاف على عمله أن يكون من الأعمال التي قال الله فيها : وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا ﴿٢٢﴾ الفرقان ، و هي

الأعمال التي كانت لغير الله و على غير أمره و سنة نبيه ، و يخاف أيضا أن يضيع عمله في المستقبل إما بتركه ، و إما بمعاصي تفرقه و تحبطه ، فيذهب ضائعا و يكون حاله كالحال التي قال الله تعالى عن أصحابها : أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنَّ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ

البقرة ، قال عمر للصحابه رضي الله عنهم : فيمن ترون هذه الآية نزلت ؟ فقالوا الله أعلم ، فغضب عمر

و قال: قولوا نعلم أو لا نعلم , فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين ، قال يا ابن أخي قل ولا تحقرن نفسك، قال ابن عباس : ضربت مثلا لعمل , قال عمر : أي عمل ؟ قال ابن عباس : لعمل، قال عمر: لرجل غني يعمل بطاعة الله فبعث الله إليه الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرق جميع أعماله) رواه البخاري.²

¹ نقل هذا الأثر ابن القيم في مدارج السالكين (235/2) و هو أثر مشهور

² المصدر السابق (452/1) , رواه البخاري (4538/8) .

الضابط الثامن – الإنفاق في الأولى و الأهم :

لقد بين القرآن الكريم الأصناف المستحقة للعطاء في كثير من الآيات ، منها قوله تعالى في سورة البقرة : **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا**

تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ البقرة ، فبدأ سبحانه بدائرة الأقرب إلى المنفق و المعطي ، و هم أباؤه ثم

الأقرب فالأقرب ، و قال أيضا : **وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ**

وَفِي الرِّقَابِ . البقرة ، و قال أيضا: **وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ .** الإسراء ، و في الحديث الذي

رواه الترمذي و النسائي و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم و قال صحيح الإسناد عن سلمان بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : **(الصدقة على المسكين صدقة ، و على ذي الرحم تنتان : صدقة و صلة)** ، و هذا يقوي قول من يقول بأن ذوي القربى أولى الناس بعتية الرجل سواء كانت صدقة أو زكاة أو هبة أو تبرعا ، و إن كان مالك يرى ألا يعطي الرجل أقرابه خوف المحمدة ¹ .

قال ابن كثير : ذوي القربى هم قرابات الرجل و هم أولى من أعطي من الصدقة .

و أحق الناس بالعطاء بعد ذوي القربى الجيران و الأصحاب ، و قد أشار القرآن إلى ذلك، قال تعالى:

﴿ **وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا شَيْئًا بِهِ** ^ط **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ**

الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ^ط **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا** ^ط النساء،

و يقوي هذا الرأي ما جاء في الصحيح و غيره عن عائشة رضي الله

عنها: أنها سألت رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالت: **(إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى**

أقربهما منك بابا) ، و في الحديث الذي رواه أحمد و الترمذي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه

و سلم أنه قال : **(خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه ، و خير الجيران عند الله خيرهم لجاره)** ، و أخرج

البيهقي عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : **(الجيران ثلاثة ، جار له حق واحد**

¹ تفسير القرطبي (956/2) .

وهو أدنى الجيران حقا ، و جار له حقان , و جار له ثلاثة حقوق و هو أفضل الجيران حقا ، فأما الجار الذي له حق واحد فجار مشرك لا رحم له و له حق الجوار،

و أما الجار الذي له حقان فجار مسلم له حق الإسلام و حق الجوار، و أما الذي له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذو رحم له حق الجوار و حق الإسلام و حق الرحم) ، و روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (يا أبا ذر إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها و تعاهد جيرانك) .

قال القرطبي : قال العلماء : الأحاديث في إكرام الجار جاءت مطلقة غير مقيدة حتى الكافر كما بينا¹ . فإن قال قائل إن الله عز و جل لم يذكر الأقارب و الجيران و الأصحاب في الأصناف الثمانية التي ذكرت في سورة التوبة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْنَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

الْقَرَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة ، و القول الفصل

في هذا الإشكال هو أنه لا تعارض بين هذه الآية و مثيلاتها السابقة مثل قوله تعالى : وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَيَذَى

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ، فالعلاقة بين الآيتين علاقة المطلق بالمقيد ، و القاعدة أن يحمل المطلق على المقيد و يجمع بينهما في حالات معروفة عند أهل التفسير و الأصول كاتحاد السبب و الحكم ، واتحاد أحدهما و اختلاف الآخر ، فالصاحب البرهان : إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ، و إلا فلا ، فالمطلق على إطلاقه ، و المقيد على تقييده ، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب ، و الضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقا نظر ، فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد و جب تقييده ، و إن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر² .

و هذا ينطبق على آيات الإنفاق التي بين أيدينا فإن الله عز و جل حصر المستحقين للصدقات في ثمانية بلفظ : إِنَّمَا الصَّدَقَتُ ، و هو مفيد للحصر ، و الآيات دالة على أكثر من ذلك ، و فيها ما يدعوا إلى

تقديم الأقارب و الجيران و الأصحاب الذين لا وجود لهم في آية التوبة ، و لو تأملنا لوجدنا أن الله عز و جل ذكر الأقارب و الجيران و الأصحاب من غير قيد و لا شرط ، و آية التوبة لم تذكر أعيانا و لا أشخاصا و إنما ذكرت شروطا و أوصافا ، فمن اتصف بها أو بأحدها دخل في الأصناف الثمانية سواء كان جارا أو قريبا أو

¹ المصدر السابق (131/3) . أنظر صحيح البخاري بحاشية السندي ، باب الزكاة على الأقارب و ما بعده (255/1)
² البرهان في علوم القرآن للزركشي (15/2)

صاحباً ، و هكذا يجمع بين الآيات لأن كتاب الله واحد ، خرج من مشكاة واحدة ، قال تعالى : أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ

الْقُرْآنَ^١ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٦﴾ النساء ، فيكون الحكم هو تقديم الأقارب

و الجيران و الأصحاب إذا كانوا فقراء أو مساكين أو غارمين ... وبذلك يزول الإشكال ، فلو عرض للمنفق فقيران أو مسكينان أو غارمان أحدهما قريب منه أو جار له أو صديق له

و الآخر لا يعرفه ، فإن الشرع و العرف أن يقدم من يعرف على من لا يعرف ، و هكذا نرى أنه لا تعارض بين الآيات المبينة للأصناف المستحقة للصدقات .

و يستثنى من ذلك الزكاة المفروضة ، فإنها لا تعطى لمن تلزم نفقتهم كالوالدين و الأولاد و الأزواج ، قال أبو حنيفة : و لا يعطى منها ولد ابنه و لا ولد ابنته و لا يعطى منها مكاتبه و لا أم ولده و لا عبداً أعتق نصفه ، لأنه مأمور بالإيتاء و الإخراج إلى الله تعالى بواسطة كفّ الفقير ، و منافع الأملاك مشتركة بينه و بين هؤلاء ، و لهذا لا تقبل شهادة بعضهم لبعض .

و اختلفوا في إعطاء المرأة زكاتها لزوجها ، فرأى ابن حبيب من المالكية أنه إن كان يستعين بالنفقة عليها بما تعطيه جاز .

و هو الأصح لما ثبت في صحيح البخاري أن زينب امرأة عبد الله أتت رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالت : (إني أريد أن أتصدق على زوجي ، أيجزيني ذلك ؟ فقال عليه الصلاة و السلام : نعم ، لك أجران ، أجر الصدقة و أجر القرابة) .

و لأنه لا نفقة للزوج عليها فكان بمنزلة الأجنبي^١ .

و من فقه الأولويات في آية التوبة التي بينت الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة و الصدقات ما ذكره مالك ، و جماعة من السلف و الخلف ، منهم عمر و ابن عباس و حذيفة و أبو العالية و سعيد بن

جبير و ميمون بن مهران ، و هو أن الزكاة لا تعطى لهؤلاء جميعاً في وقت واحد ، حتى إذا كانت قليلة قسمت بينهم بالقسط المستقيم ، و إنما تعطى للأحوج منهم ، بما يحقق كفايته ، و لا ضير أن يقدم الثاني على الأول إذا كان أحوج منه ، فإن الترتيب الوارد في الآية ترتيب ذكر فقط ، و قد يفيد الإلزام إذا استوت هذه الأصناف الثمانية في الحاجة ، و التقدير في هذا المجال يرجع إلى أهل الخبرة و الدراية لمعرفة الأحوج من غيره ، فهناك محتاج يتحمل كثيراً ، و هناك محتاج لا يتحمل قيد أنملة ، و هناك محتاج في الضروريات التي يتعرض بفقدانها للهلاك ، و هناك محتاج في الحاجيات يتعرض لنوع من العسر و الشدة ، و هكذا تجري الفروق و تقع المقارنات .

^١ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩٥/٤) . تفسير سورة التوبة

و من فقه الأولويات في الإنفاق تقديم أهل البلد على غيرهم ، و قد ذهب علماؤنا إلى عدم جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا إذا كانت الحاجة أشد ، أو استغنى بعضهم عنها ، قال ابن العربي : لا تنقل و به قال سحنون ، و قاله ابن القاسم إلا أنه زاد إن نقل بعضها لضرورة رأيتها صوابا² . وهذا هو الصواب ، و يؤيد ذلك الحديث الذي رواه الشيخان ، و فيه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : (أخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تأخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم) ، فاختص أهل كل بلد بزكاة بلده ، فما يؤخذ من أغنياء البلد يعطى لفقرائها و هكذا ، و روى أبو داود أن زياد أو بعض الأمراء بعث عمران بن حصين على الصدقة ، فلما رجع قال لعمران : أين المال ؟ قال : و للمال أرسلتني ، أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه

و سلم ، و وضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم . و هكذا اختص عمران رضي الله عنه أهل البلد بركاتهم ، و هذا نص صريح في ذلك ، و دالّ على أن هذا هو المفهوم الشائع في زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم و خلفائه من بعده ، و قد ترجم له أبو داود بباب (في الزكاة تحمل من بلد إلى بلد) ، و روى الدارقطني و الترمذي عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : (قدم علينا مصدق النبي صلى الله عليه و سلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا ، فكنت غلاما يتيما فأعطاني منها قلوفا) .

قال القرطبي : و قد اختلف العلماء في نقل الزكاة عن موضعها على ثلاثة أقوال منها : أنها لا تنقل ، قاله سحنون و ابن القاسم و هو الصحيح لما ذكرناه¹.

و من فقه الأولويات في القرض الحسن تقديم ما يتعدى نفعه للغير على الإنفاق فيما يقصر نفعه على النفس ، و مثال ذلك تقديم الإنفاق في الخيريّات و المستشفيات و المدارس العلمية و دور الأيتام و العجزة ... على الإنفاق في حج التطوع و عمرة التطوع ، و المساجد الزائدة التي لا تدعو الحاجة إليها ، و المبالغة في نقوشها و زخرفتها ، و نقل الإمام الغزالي في الإحياء² نقولا عن بعض السلف في ذم هذا التصرف ، و منهم ابن مسعود رضي الله عنه الذي قال : في آخر الزمان يكثر الحج بلا سبب ، يهون عليهم السفر و يبسط لهم في الرزق و يرجعون محرومين مسلوبين ، يهوي بأحدهم بغيره بين الرمال و القفار و جاره مأسور على جنبه لا يواسيه .

و قال أبو نصر التمار : إن رجلا جاء يودع بشر بن الحارث ، و قال : قد عزمت على الحج ، فتأمرني بشيء ؟ فقال له : كم أعددت للنفقة ؟ فقال : ألفي درهم ، قال بشر : فأى شيء تبتغي بحجك ؟ تزهدا ، أو اشتياقا إلى البيت ، أو ابتغاء مرضاة الله ؟ قال : ابتغاء مرضاة الله ، قال : فإن أصبت مرضاة الله تعالى

² أحكام القرآن لابن العربي القاضي (541/2)

¹ الجامع للقرطبي (83/4) سورة التوبة

² الإحياء للإمام الغزالي (409/3)

و أنت في منزلك ، و تنفق ألفي درهم ، و تكون على يقين من مرضاة الله تعالى ، تفعل ذلك ؟ قال نعم ، قال بشر : اذهب فأعطاها عشرة أنفس : مديون يقضي دينه ، و فقير يرم شعثه ، و معيل يغني عياله ، و مربى يتيم يفرحه ... ، و إن قوي قلبك تعطيها واحدا فافعل ، فإن إدخالك السرور على قلب المسلم ،

و إغاثة اللفهان ، و كشف الضر ، و إعانة الضعيف ، أفضل من مائة حجة بعد حجة الإسلام ، قم فأخرجها كما أمرناك ، و إلا فقل لنا ما في قلبك ؟ ، فقال يا أبا نصر : سفري أقوى في قلبي ، فتبسم بشر رحمه الله و أقبل عليه ، و قال له : المال إذا جمع من وسخ التجارات و الشبهات ، اقتضت النفس أن تقضي به وطرا ، فأظهرت الأعمال الصالحات ، و قد آلى الله على نفسه ألا يقبل إلا عمل المتقين اهـ .

و هذا الذي ذكره بشر بن الحارث تؤيده الأدلة الثابتة ، روى ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج ، والطبراني عن ابن عمر ، و حسنه السيوطي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (أحب الناس إلى الله أنفعهم ، و أحب الأعمال إلى الله عز و جل : سرور تدخله على مسلم ، أو تكشف عنه كربة ، أو تقضي عنه ديناً ، أو تطرد عنه جوعاً ، و لأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد شهرا) .

و من فقه الأولويات في مجال الإنفاق الاشتغال بالأعمال التي يدوم نفعها و يبقى أثرها ، بدل الإنفاق في أعمال ينقطع أثرها بعد حين ،،

و من أجل ذلك كان للزكاة عاملون عليها ، يجمعونها بنظام

و يوزعونها بانتظام ، و لو تركت لأحاد الأفراد لما كان لها أثر كبير ، لأن المزكي قصير النظر يريد التخلص من تبعات الزكاة ، و إبراء ذمته منها ، و قد يعطيها لمن لا يستحقها ، و قد ينفقها في عمل مرجوح قليل الأثر ، أما العاملون عليها فهم أوسع نظرا ، و أعلم بمصالح المسلمين و حوائجهم ، و هم أدرى بالأهم و المهم و الصالح و الأصلح و الحسن و الأحسن ، و هذا ما نعاني منه في عصرنا ، بسبب غياب العاملين على الزكاة ، فكثيرا ما تضيع الزكاة في مصارف معدومة الأثر ، ولو نظمت أخذا و عطاء لكان أحسن ،

و لشيدت بها مشاريع مدرة للدخل تنفع خلقا كثيرا ، و أنقل هنا كلاما بتمامه لفقيه الأولويات في

عصرنا ، العلامة يوسف القرضاوي ، قال حفظه الله : و إذا كان امتداد النفع و اتساع دائرته مكانا مطلوبا و مفضلا عند الله و رسوله ، فكذلك امتداده و بقاؤه زمانا ، فكلما كان النفع به أطول زمانا كان أفضل و أحب إلى الله ، و من أجل ذلك فضلت الصدقة بما يطول النفع به و مثل منيحة العنز أو طروقة الفحل و نحوها ، مما يمكن أن تدر على المتصدق عليه من لبنها له و لعياله ما ينفعه الله به سنين عددا .

و المثل الصيني يقول : بدل أن تهدي إلى الفقير أكلة من السمك ، أهده له شبكة يصطاد بها السمك .

و في الحديث : (أفضل الصدقات : ظل فسطاط (أي خيمة) في سبيل الله عز و جل ، أو منيحة

خادم في سبيل الله ، أو طروقة فحل في سبيل الله) .

(أربعون خصلة ، أعلاهن منحة العنز ، لا يعمل عبد بخصلة منها ، رجاء ثوابها و تصديق موعودها , إلا أدخله الله تعالى بها الجنة)

و من هنا كان فضل (الصدقة الجارية) التي يستمر نفعها و أثرها بعد وفاة المتصدق بها،مثل الأوقاف الخيرية ، التي عرفها المسلمون منذ عصر النبوة،و تميزت الحضارة الإسلامية بسعتها و كثرتها و تنوعها،حتى استوعبت كل جوانب البر ، و نواحي الخير، مما شمل كل ذوي الحاجة من بني الإنسان ، بل امتد خيرها إلى الحيوان .

و قد جاء في الحديث الصحيح : (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية،أو علم ينتفع به،أو ولد صالح يدعو له) .

و أورد حديث آخر نماذج و أمثلة لهذه الصدقة الجارية ، فعد منها سبعا .
و ذلك في قوله : (إن مما يلحق المؤمن من عمله و حسناته بعد موته : علما علمه و نشره و ولدا صالحا تركه ، أو مصحفا ورثه ، أو مسجدا بناه ، أو بيتا لابن السبيل بناه ، أو نهرا أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته و حياته ، تلحقه من بعد موته) .

و إذا كان عمر الإنسان قصيرا و محدودا ، فمن فضل الله عليه أن أتاح له الفرصة ليطيل من عمره ببعض الأعمال التي يطول أمدّها ، و يستمر أثرها ، فيحيا و هو ميت ، و يبقى بصالح عمله ، و ربما لم يبق من جسده شيء . و لله در شوقي حين قال :

دقّت قلب المرء قائمة له إن الحياة دقائق و ثوان !
فارفع لنفسك بعد موتك ذكرها فالذكر للإنسان عمر ثان !¹

و من هنا نقترح على صنّاع الخير و طلاب المعروف أن يتحدوا فيما بينهم , فالإتحاد قوة كما يقال ، إما في شكل جمعيات خيرية رسمية أو مستقلة ، تحتضن خبراء و مستشارين في مجال التدبير ، و ذلك لتحديد المشاريع المربحة ، التي يدوم نفعها و يبقى أثرها ، و تخلص المجتمع من عبء الفقراء على الدوام ، و سيكون هذا أفضل عشرات المرات من توزيع الزكاة بصورة معزولة لا تنفع ، أو إعطائها لفلان من الناس ، و ربما أنفق ما أعطي له في ليلة أو ليلتين ثم يعود بعد ذلك إلى ما كان عليه من الحاجة و الفاقة , و لو شغلت يده في عمل شريف لكان أحفظ لماء وجهه من جهة ، و أبقى له من جهة أخرى .

و من فقه الأولويات في مجال الإنفاق الاشتغال بالأعمال التي تتعلق بمصالح الجماعة المسلمة ، و تقديمها على الأعمال الخيرية التي تنفع أفراد قلائل من المسلمين ، و ربما لا تنفع إلا صاحبها ، و من الأعمال الخيرية العامة المطلوبة في عصرنا إقامة مراكز علمية و دعوية تصنع الدعاة و العلماء ، ثم يبعثون

¹ فقه الأولويات للعلامة القرضاوي (ص111)

إلى مناطق حساسة في العالم الإسلامي ، كالمناطق الإفريقية و الآسيوية التي تواجه حملات التنصير تارة ، و حملات التطهير العرقي تارة أخرى ، و قد حدث في هذه البلدان من هذا ما يذوب له القلب من كمد ، فقد ارتدت مناطق بأكملها عن الإسلام ، إما لأنهم لم يجدوا من ينفذ عنهم غبار الجهل بالدين ، و إما أنهم وجدوا في غير المسلمين من يقف معهم في الشدائد و يقدم لهم يد العون في المدهمات ، بينما يشتغل آلاف الموسرين من المسلمين بأعمال مفضولة كالحج في كل عام ، و بناء المساجد العملاقة التي لا يعمرها أحد أحيانا ؟ ! .

و أذكر هنا كلاما قيما للإمام ابن القيم ذكره في معرض حديثه عن مداخل الشيطان ، و خطواته في إغواء الإنسان ، و كيف يلبس أحيانا على أهل الخير و الإيمان ، قال رحمه الله : و العقبة السادسة (التي يطلب فيها الشيطان الإنسان) هي عقبة الأعمال المرجوحة المفضولة من الطاعة ، فأمره بها و حسننها في عينيه و زينها له ، و أراه ما فيها من الفضل و الربح ليشغله بها عما هو أفضل منها ، و أعظم كسبا و ربحا، لأنه لما عجز عن تخسيره أصل الثواب طمع في تخسيره كماله و فضله ، و درجاته العالية . فشغله بالمفضول عن الفاضل ، و المرجوح عن الراجح ، و بالمحبوب لله عن الأحب إليه ، و بالمرضى عن الأروى له . و لكن أين أصحاب هذه العقبة ؟ فهم الأفراد في العالم ، و الأكثرون قد ظفر بهم في العقبات الأولى .

فإن نجا منها بفقته في الأعمال و مراتبها عند الله ، و منازلها في الفضل ، و معرفة مقاديرها ، و التمييز بين عاليها و سافلها ، و مفضولها و فاضلها ، و رئيسها و مرعوسها ، و سيدها و مسودها . فإن في الأعمال و الأقوال سيذا و مسودا ، و رئيسا و مرعوسا ، و ذروة و ما دونها ، كما في الحديث الصحيح (سيد الاستغفار : أن يقول العبد : اللهم أنت ربي . لا إله إلا أنت - الحديث) و في الحديث الآخر (الجهاد ذروة سنام الأمر) و في الأثر الآخر (إن الأعمال تفاخرت ، فذكر كل عمل منها مرتبته و فضله و كان للصدقة مزية في الفخر عليهن) ، و لا يقطع هذه العقبة إلا أهل البصائر و الصدق من أولي العلم ، السائرين على جادة التفويق ، قد أنزلوا الأعمال منازلها ، و أعطوا كل ذي حق حقه¹ .

و نعود مرة أخرى إلى فقيهنا المعاصر حفظه الله ، لنستأنس بكلامه في فقه مراتب الأعمال الصالحة، قال في باب سماه : إخلال المتدينين اليوم فقه الأولويات : و لا يقف الإخلال بالأولويات اليوم عند جماهير المسلمين أو المنحرفين منهم ، بل الإخلال واقع من المنتسبين إلى الدين ذاته ، لفقدان الفقه الرشيد ، و العلم الصحيح .

إن العلم هو الذي يبين راجح الأعمال من مرجوحها ، و فاضلها من مفضولها ، كما يبين صحيحها من فاسدها ، و مقبولها من مردودها ، و مسنونها من مبتدعها ، و يعطي كل عمل سعره و قيمته في نظر الشرع . و كثيرا ما نجد الذين حرموا نور العلم و رشد الفقه ، يذنبون الحدود بين الأعمال فلا تتمايز ، أو يحكمون عليها بغير ما حكم الشرع ، فيفرطون أو يفرطون و هنا يضيع الدين بين الغالي فيه و الجافي عنه .

¹ مدارج السالكين لابن القيم (209/1) .

و كثيرا ما رأينا مثل هؤلاء - مع إخلاصهم - يشتغلون بمرجوح العمل ، و يدعون راجحه ،
وينهمكون في المفضول ، و يغفلون الفاضل .

رأيت من المسلمين الطيبين في أنفسهم من يتبرع ببناء مسجد في بلد حافل بالمساجد ، قد يتكلف نصف
مليون أو مليوناً أو أكثر من الجنيهات أو الدولارات ، فإذا طالبته ببذل مثل هذا المبلغ أو نصفه أو نصف
نصفه في نشر الدعوة إلى الإسلام ، أو مقاومة الكفر و الإلحاد ، أو في تأييد العمل الإسلامي لإقامة الشرع
و تمكين الدين ، أو نحو ذلك من الأهداف الكبيرة التي قد تجد الرجال و لا تجد المال ، فتهيأت أن تجد أذناً
صاغية ، أو إجابة مليية ، لأنهم يؤمنون ببناء الأحجار ، و لا يؤمنون ببناء الرجال !

و في موسم الحج من كل عام أرى أعداداً غفيرة من المسلمين الموسرين يحرصون على شهود
الموسم متطوعين ، وكثيراً ما يضيفون إليه العمرة في رمضان ، ينفقون في ذلك عن سخاء ، و قد يصطحبون
معهم أناساً من الفقراء على نفقتهم ، و ما كلف الله بالحج و لا العمرة هؤلاء .

فإذا طالبتهم ببذل هذه النفقات السنوية ذاتها لمحاربة اليهود في فلسطين ، أو الصرب في البوسنة
و الهرسك ، أو لمقاومة الغزو التنصيري في أندونيسيا ، أو بنجلاديش ، أو غيرها من بلاد آسيا و إفريقيا ، أو
إنشاء مراكز للدعوة ، أو تجهيز دعاة متخصصين متفرغين ، أو تأليف أو ترجمة و نشر كتب إسلامية نافعة ،
لوّوا رؤوسهم و رأيتهم يصدون و هم مستكبرون ... و لو صح الفهم ، و صدق الإيمان ، و عرف المسلم معنى
فقه الأولويات ، لكان عليه أن يشعر بسعادة أكبر ، و روحانية أقوى ، كلما استطاع أن يقيم بنفقات الحج
مشروعاً إسلامياً ، يكفل الأيتام ، أو يطعم الجائعين ، أو يؤوي المشردين ، أو يعالج المرضى ، أو يعلم
الجاهلين ، أو يشغل العاطلين¹ .

¹ فقه الأولويات للقرضاوي (ص17)

الفصل الخامس

علاقة القرض الحسن بالعقود التبرعية :

للقرض الحسن علاقة وطيدة بالعقود التبرعية، فهي بالنسبة إليه فرد من أفرادها ، و نوع من جنسه ، فالقرض الحسن اسم جنس ينتظم أنواعا كثيرة من الأعمال الخيرية ، التي يجمعها جامع البر و الإحسان ابتغاء مرضاة الله عز و جل ، و قبل أن نخوض في الحديث عن هذه العلاقة لابد أن نعرف بإيجاز العقود التبرعية في الفقه الإسلامي :

العقد لغة : الربط و الإحكام و التوثيق ، و منه عقد الحبل و عقد الصرة ، و عقد الأنامل أي شدها و ربطها ، و قد أطلق لفظ العقد تجوزا على العهد الموثق ، و الأيمان الغلاظ ، و الإتفاق بين إرادتين لإنشاء فعل مشروع أو إبطاله ، و كل هذا يتضمن معنى الاستيثاق و الإحكام .

و قد عرفه الفقهاء انطلاقا من هذا المدلول اللغوي بما يلي : ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه ¹ .

كما عرفوه بأنه : ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله .

و العقود التبرعية تأتي في مقابل العقود العوضية ، و الفرق بينهما في وجود المقابل من عدمه ، فالعقود العوضية تنسحب على كل عقد أنشأ التزامات متقابلة بين العاقدين ، و أخذ فيه كل متعاقد مقابلا لما يعطي ، كالبيع و الإجارة و ما أشبهه .

و أما العقود التبرعية فهي تصدق على كل عقد قام على أساس المنحة أو المعونة من أحد الطرفين للآخر ، من غير عوض أو مقابل مشروط ، كالهبة و العارية و الوصية و ما أشبهه .

و على هذا الأساس كانت العقود التبرعية شكلا من أشكال القرض الحسن الذي رغب فيه كتاب الله ، فرحاها يدور على الإحسان الطوعي و الاختياري إلى الفئات المستضعفة ابتغاء الأجر و الثواب عند الله ، و هذا هو المقصود من القرض الحسن كذلك ، فهما وجهان لعملة واحدة ، و قد يكون القرض الحسن أوسع من مدلول العقود التبرعية ، لأنه ينتظم أعمالا خيرية لا تحمل طابع التعاقد كإكرام الضيف ، و إطعام الجائع و نفقة الحج ... فمثل هذه الأعمال و غيرها تجسد معاني البذل و العطاء ، ولكنها لا تحتاج إلى توثيق مثل الوصية و العارية و الهبة و السلف و الوقف و الكفالة .

و قد جرى العمل عند الفقهاء على تفريع العقود التبرعية إلى أنواع معلومة و مخصوصة ، بالنظر لما فيها من الخير و النفع للآخذ و المعطي على حد سواء ، و اعتبارا كذلك للأدلة الشرعية المتوجهة إليها .

¹ المادة 362 مرشد الحيران للمرحوم قدري باشا - مجلة الأحكام العدلية المادة 103/104

العقد الأول : الوقف

الوقف لغة : الحبس . و شرعا : تحبيس أصل و تسبيل الثمرة ، أو يعرف بأنه : تبرع محض بمنفعة عين لجهة ما حال الحياة على وجه التأبيد .

و من ذلك تحبيس العقار كالأراضي و الديار و الحوانيت و البساتين و المساجد و الآبار و القناطر و المقابر و الطرق و غير ذلك . و لا يجوز تحبيس الطعام لأنه منفعة في استهلاكه .

و في تحبيس العروض و العبيد و الدواب خلاف بين العلماء¹ .

و يشترط في المحبس أن يكون عاقلا بالغا حرا مالكا ملكا صحيحا للمحبوس و الموقوف ، لا يقصد بذلك إضرارا بالورثة ، مراعى لأحكام الوقف الشرعية .

و أما الشيء الموقوف فيشترط فيه أن يكون مما ينتفع به على سبيل الدوام ، و لا يصح وقف ما يتلف بالانتفاع به كالنفود و الطعام و الشراب ، و لا ما يسرع إليه الفساد من المشمومات ، و لا ما يجوز بيعه كالمرهون و الكلب و الخنزير ، و لا ما يمكن تسليمه كالمغصوب و المتنازع عليه ...² .

و الشيء الموقوف لا يباع و لا يوهب و لا يورث ، و إنما ينتفع بريعه و غلته و يحافظ على أصله ، و لابد أن تحترم إرادة الموقوف في ذلك ، فلا يبدل و لا يغير منها إلا ما فرضته الضرورة ، قال ابن تيمية رحمه الله : أن يكون إبدالا للحاجة ، مثل أن يتعطل فيباع

و يشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، كالفرس و الحبيس للغزو ، إذا لم يمكن الانتفاع به في الغزو فإنه يباع و يشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، و المسجد إذا تخرّب ما حوله ، فينقل إلى مكان آخر أو يباع و يشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، و إذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من المقصود الواقف ، فيباع و يشتري بثمنه ما يقوم مقامه ، و إذا خرب و لم يمكن عمارته فتباع العرصة ، و يشتري بثمنها ما يقوم مقامها ، فهذا كله جائز ، فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه .

و الثاني : الإبدال لمصلحة راجحة ، مثل أن يبدل الهدى بخير منه ، و مثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه ، و بيع الأول ، فهذا و نحوه جائز عند أحمد و غيره من العلماء¹ .

و أجاز رحمه الله نقلا عن الإمام أحمد و غيره من العلماء الإبدال لمصلحة راجحة أولى من المصلحة التي رامها الموقوف في وقفه ، و احتج بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نقل مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر ، و صار الأول سوقا للتّمارين ، و بما فعله عثمان رضي الله عنه و غيره بالمسجد النبوي حيث زيد فيه على نحو لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم تحقيقا للمصلحة ، و هي استيعاب الكثرة الكثيرة من المصلين .

¹ القوانين الفقهية لابن جزي الغرناطي (ص387)

² فقه السنة سيد سابق (111/3) .

¹ المصدر السابق (415/414/3)

و الوقف عمل خيرى راجح على غيره لأنه أطول نفعا و أبقى أثرا ، و الأعمال الباقية أرجح في ميزان الأولويات من الأعمال المؤقتة و المحدودة ، و إذا كان عمر الإنسان محدودا فإن الله عز و جل أتاح له من الأعمال الخيرية ما يبقى أثره من بعده ، و يجعل له لسان صدق في الآخرين ، فيحيا و هو ميت كما قال شوقي رحمه الله :

دقات قلب المرء قائمة له إن الحياة دقائق و ثوان
فارفع لنفسك بعد موتك ذكرها فالذكر للإنسان عمر ثان

و هذا المعنى مأخوذ من هدي النبي صلى الله عليه و سلم ، فقد صح عنه في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له) .

و خرج ابن ماجه بإسناد حسن و ابن خزيمة مطولا ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إن مما يلحق المؤمن من عمله و حسناته بعد موته علما علمه و نشره ، و ولدا صالحا تركه ، أو مصحفا ورثه ، أو مسجدا بناه ، أو بيتا لابن السبيل بناه ، أو نهرا أجره ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته و حياته تلحقه بعد موته) .

و انطلاقا من هذا الهدي النبوي كان السلف يتنافسون في وقف الأوقاف ، و تحببب الأملاك ، حتى بلغ ذلك مبلغا عجيبا ، و قد مر بنا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، و القصة رواها البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عمر أصاب أرضا من أراضي خيبر فقال : (يا رسول الله ، أصبت أرضا بخير ، لم أصب مالا قد أنفس عندي منه ، فما تأمرني ؟ فقال صلى الله عليه و سلم : إن شئت حبست أصلها و تصدقت بها ، فتصدق بها عمر على أن لا تباع و لا توهب و لا تورث ، في الفقراء و في القربى و الرقاب و الضيف و ابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، و يطعم غير متمول) .

و روى البخاري أيضا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (من حفر بئر رومة فله الجنة ، قال : فحفرتها) ، و في رواية للبخاري : أنها كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها : رومة ، و كان يبيع منها القربة بمدّ ، فقال له النبي صلى الله عليه و سلم : (تبيعها بعين في الجنة ؟ فقال : يارسول الله ، ليس لي و لا لعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة و ثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي صلى الله عليه و سلم فقال : أتجعل لي ما جعلت له – من الأجر- ؟ قال : نعم ، قال : قد جعلتها للمسلمين) .

و في البخاري أيضا عن أنس رضي الله عنه ، قال : (لما قدم رسول الله صلى الله عليه و سلم المدينة و أمر ببناء المسجد قال : يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا ، فقالوا : و الله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى) فجعلوه وقفا على بيت الله) .

و قد كانت هذه الأعمال التي صدرت من الصحابة بمثابة اللبنة الأولى في صرح الأوقاف الإسلامية ، و التي غطت فيما بعد ربوع العالم الإسلامي ، و استطاعت أن تلبي حاجيات المجتمع الإسلامي إلى حد ما ، و قد شملت حوائج صغيرة في حياة المسلمين ، جاء في تحفة النظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار لابن بطوطة :

(و الأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها و مصارفها لكثرتها، فمنها : أوقاف على العاجزين عن الحج ، يعطى لمن يحج عن الرجل منهم كفايته ، و منها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن ... و منها أوقاف لفكالك الأسرى .. و منها أوقاف لأبناء السبيل .. و منها أوقاف على تعديل الطرق و رصفها .. مررت يوما ببعض أزقة دمشق ، فرأيت به خادما قد سقطت من يده صحيفة من الفخار الصيني ، و هم يسمونها الصحن ، تكسرت و اجتمع عليه الناس ، فقال له بعضهم : اجمع شققها ، و احملها معك لصاحب أوقاف الأواني ، فجمعها

و ذهب الرجل معه إليه ، فأراه إياها ، فدفع له ما اشترى به مثل ذلك الصحن) .

و لله درّ الأوقاف في عصرنا ! ، أين هي مما نقله الناقل عن الأوقاف في دمشق و في غيرها ؟ فقد أصبحنا نسمع أن مداخلها تنفق في حفلات شركية كمواسم الأضرحة ، و مهرجانات الزوايا ... و لم يعد لعوام الناس فيها نصيب ، اللهم المساجد و المدارس العتيقة و القيمين على ذلك ، و كثيرا ما يشكوا هؤلاء القيمون من ظلم القائمين على الأوقاف ، و شح عطايهم ، و حتى المساجد تتراءى عليها مظاهر الإهمال ، و قلة الإنفاق ، فأين يا ترى تذهب أوقاف المسلمين ؟ ! .

و بإمكان المسلمين اليوم أن يطوروا مؤسسة الأوقاف حتى تصبح قادرة على تغطية حوائج المجتمع المسلم ، و لا سيما الخدمات الأساسية كالطرق و المستشفيات و التعليم و التشغيل و السكن ...

و ذلك من خلال أوقاف عملاقة كالشركات التجارية و الصناعية و الزراعية و العمرانية ، و التي تدرّ ربحا ماليا كبيرا يمكن صرفه في خدمات الرعاية الاجتماعية ، و قد يغطي العجز الحاصل في ميزانيات البلدان في بعض الأعوام ... و أهم شيء في مجال الأوقاف أن تكون عليها أيادي نظيفة ، و ضمانات حية ، و قلوب مومنة تخشى الله و تراقبه ، و أن تكون مستقلة لا تخضع لهذا الحاكم أو ذاك ، و بذلك يكون ولاءها لله و رسوله و الجماعة المسلمة ، و هذا سينعكس على قراراتها و مواقفها و نشاطها بما يحقق المقصد الشرعي منها .

الهبة لغة : المنحة والعطية والهدية .

و شرعا : تملك عين منفعة حال الحياة لجهة ما على سبيل التأييد .

و له أربعة أركان : الواهب و الموهوب له و الموهوب و الصيغة ، فأما الواهب فيشترط فيه أن يكون عاقلا بالغاً حراً مالكا ملكا صحيحا ، و أن يهب هبته و هو صحيح غير مريض ، فإن وهب المريض ثم مات كانت هبته في ثلثه عند الجمهور¹ .

و يشترط في الموهوب له أن يكون موجودا حقيقة لا حكما على الأصح ، فإن وهب الواهب لجنين في بطن أمه لم تصح الهبة .

و أما الموهوب فلا بد أن يكون موجودا حقيقة ، و منتفعا به ، فلا تصح الهبة في المحرمات ، و أن يكون مقدورا على تسليمه و تسلمه ، فلا تصح هبة شيء متنازع عليه ، أو مرهونا عند غيره ، أو في مكان لا يمكن الوصول إليه ، و عند المالكية تصح هبة الأعيان التي لا يصح بيعها كالعبد الأبق ، و البعير الشارد و المجهول ، و الثمرة قبل بدو صلاحها ، و الدين و المغصوب خلافا للشافعي ، و المشاع خلافا لأبي حنيفة ، و الموهوب قد يكون مالا أو عقارا أو غير ذلك مما ينتفع به ، و يقبل التداول ، و انتقال الملكية من يد إلى يد ، و مذهب جمهور الفقهاء أنه يجوز للواهب أن يهب جميع ماله لغيره ، شرط ألا يعرض نفسه أو عياله بعد ذلك لضرر الفاقة و العيلة .

و الهبة عمل خير عظيم ، رتب عليه الشارع ثوابا جزيلا ، و عطاء فضيلا ، لما في ذلك من مصلحة التأليف بين القلوب ، و توثيق الصلات ، وتنقيس الكربات ، و في الحديث الذي رواه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (تهادوا تحابوا) ، و في رواية لأحمد عن خالد بن عدي أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من جأته من أخيه معروف من غير إشراف و لا مسألة فليقبله و لا يرده ، فإنما هو رزق ساقه الله إليه) ، و في رواية أخرى لأبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر ، و لا تحقرن جارة لجارتها و لو شق فرسن شاة) .

و كره الفقهاء رد الهبة على صاحبها ، لما في ذلك من مخالفة للهدى النبوي ، فقد كان عليه الصلاة والسلام يقبل الهدية و يثيب عليها ، و في الحديث الذي رواه أحمد و الترمذي و صححه عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لو أهدي إلي كراع لقبلت ، و لو دعيت عليه لأجبت) .

و قبل عليه الصلاة و السلام الهدية من الكفار ، و أشهر من قبل منهم ذلك المقوقس عظيم مصر في زمانه ، و كان من هديته له مارية القبطية سرية النبي صلى الله عليه و سلم ، و التي ولدت له إبراهيم و لا يصح الرجوع في الهبة المطلقة للنهي الصريح الوارد في ذلك ، فقد روى أصحاب السنن عن ابن عباس و ابن عمر أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا يحل لرجل أن يعطي عطية ، أو يهب هبة

¹ القوانين الفقهية لابن جزي (ص384) .

فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده ، و مثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل ، فإذا شبع قاء ثم عاد في قيئه) .

و أجاز بعض الفقهاء الرجوع في الهبة التي أعطيت بقصد العوض ، قال ابن القيم : و الواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتعوض من هبته ، و يثاب منها ، فلم يفعل الموهوب له¹ .

و بهذا القول يمكن الجمع بين الروايات التي تزم الرجوع و التي تبيحه .

و إذا كانت الهبة متوجهة للذرية فلا بد من شرط العدل و المساواة ، ما لم يكن هناك داع للفصل و التمييز كالعاهات و طلب العلم ، قال ابن قدامة : و جملة ذلك أنه يجب على الإنسان التسوية بين أولاده في العطية ، إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل ، فإن خص بعضهم بعطيته أو فاضل بينهم فيها أثم و وجبت عليه التسوية بأحد أمرين : إما رد ما فضل به البعض ، و إما إتمام نصيب الآخر ...

و لأن تفضيل بعضهم يورث بينهم العداوة و البغضاء و قطيعة الرحم فمنع منه كتزويج المرأة على عمتها أو خالتها ... فإن خص بعضهم لمعنى يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة أو زمانة وعمى أو كثرة عائلة أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل ، أو صرف عطيته عن بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذ على معصية الله أو ينفقه فيها ، فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك ... و قال أبو حنيفة و مالك و الشافعي و ابن المبارك : تعطى الأنثى مثل ما يعطى الذكر² .

و هذا الذي ذكره صاحب المغني مختص بالأولاد أما سائر الأقارب فلا يشترط التسوية بينهم ، اللهم ما يكون من الأولاد مع الوالدين ، فالتسوية بين الأم و الأب في العطية أمر مطلوب لنفس السبب وهو الخوف من العداوة و البغضاء ، و كذلك التسوية بين الأزواج للنصوص الواردة في ذلك .

و المساواة بين الأبناء واجبة شرعا للحديث الصحيح الوارد في ذلك ، روى البخاري و مسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (اتقوا الله و اعدلوا في أولادكم) ، و في روايات أخرى بألفاظ متقاربة منها : (اعدلوا بين أبناءكم ، اعدلوا بين أبناءكم) ، و سبب ورود هذا الحديث ما رواه الشيخان عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه و سلم فقال : (إني نحلته ابني هذا غلاما كان لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال : أرجعه) .

و في رواية لمسلم : (أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ قال : لا ، قال : اتقوا الله و اعدلوا في أولادكم) . و قد علق ابن القيم على هذه الروايات بقوله : و هذا أمر تهديد لا إباحة ، فإن تلك العطية كانت جورا بنص الحديث ، و رسول الله لا يأذن لأحد أن يشهد على صحة الجور ، و من ذا الذي كلن يشهد على تلك العطية و قد أبى رسول الله صلى الله عليه و سلم أن يشهد عليها ، و أخبر أنها لا تصلح ، و أنها جور ، و أنها خلاف العدل .

¹ إعلام الموقعين المثل الخامس و العشرون في باب السنة لا تعارض القرآن (335-334-333/2) .
² المغني لابن قدامة (298/6) .

و من العجب أن يحمل قوله : (اعدلوا بين أولادكم) على غير الوجوب ، و هو أمر مطلق مؤكد ثلاث مرات ، و قد أخبر الأمر به أن خلافه جور ، و أنه لا يصلح ، و أنه ليس بالحق ، و ما بعد الحق إلا الباطل ، هذا و العدل واجب في كل حال ، فلو كان الأمر به مطلقا لوجب حمله على الوجوب ، فكيف و قد اقترن به عشرة أشياء تؤكد وجوبه فتأملها في أفاضل القصة ¹ .

و إنما أطال ابن القيم في هذا التعليق لأن الأحناف و الشافعية و المالكية يرون أن التسوية بين الأبناء مستحبة و التفضيل مكروه ، و إن فعل نفذ ، و أجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة ، كما ذكر الحافظ في الفتح كلها مردودة ، و أوردها الشوكاني في نيل الأوطار ² .

و التفضيل بين الأبناء في العطية و الوقف أمر جار في هذه العصور بسبب و بغير سبب ، و كثيرا ما يبني هذا التفضيل على الأهواء و الصراعات مع الأبناء ، فيجري مجرى الانتقام ، و يخرج مخرج الحرمان من الميراث ، و لو ترك الأبناء لفريضة الله في الميراث لكان أجمع للقلوب و أبعد للشقاق ، قال صاحب المغني : قال أحمد : أحب أن لا يقسم ماله و يدعه على فرائض الله تعالى ، لعله أن يولد له فإن أعطى ولده ماله تم ولد له فأعجب إلي أن يرجع فيسوي بينهم ³ .

و ختام هذا الباب أن الهبة عمل إحساني عظيم ، و هو من أزكى أنواع القرض الحسن ، و يمكن تطويره ليشمل مجالات مهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كتشغيل الشباب العاطل ، و تقديم منح لطلبة العلم ، و تزويج الشباب ، و تقديم معدات و آلات للمستوصفات و المراكز العلمية و الهيئات الخيرية العلمية المدارس

¹ تحفة المودود لابن القيم (ص124) .

² فقه السنة (423/4) – الفتح الباري (214-216/5) .

³ المغني لابن قدامة (320/6) .

العقد الثالث : الوصية

الوصية من فعل متعد بنفسه و صَيَّ و أوصى غيره إذا نصحه أو وعظه أو أمره و منه قوله تعالى :
وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا ، و قوله تعالى : وَوَصَّيْهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ، و قوله تعالى : وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ
وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٢٠٠﴾ العصر .

و قد تؤخذ من فعل لازم متعد بغيره و منه و صَيَّ لفلان و أوصى له بمعنى أمر له أو ترك له ، و منه
قوله تعالى : أَلَوْصِيَّةٌ لِلْوَالِدَيْنِ . البقرة

و الوصية عبارة عن كل شيء يؤمر بفعله و يعهد به لغيره¹ ، و هي عند الفقهاء تملك الإنسان غيره
عين منفعة بعد موته على جهة التأبيد ، و هي مشروعة بالكتاب و السنة و إجماع الأمة ، و في القرآن الكريم
آيات دالة على استحبابها منها قوله تعالى في أية المواريث : مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ . النساء ، و قد

تكرر لفظ الوصية فيها خمس مرات ، و منه قوله تعالى في سورة البقرة : إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أَلَوْصِيَّةٌ لِلْوَالِدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ ، و قوله تعالى في المائدة : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ أَلَمَوْتُ حِينَ أَلَوْصِيَّةِ اثْنَانِ
ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ . المائدة .

و الوصية عند العلماء نوعان ظاهران² : وصية بأداء الحقوق العينية كرد الأمانات و الودائع إلى أصحابها ،
و قضاء الديون ، فمثل هذه الوصية واجبة عند كثير من الفقهاء كمالك و الشافعي والثوري ، قال أبو ثور :
ليست الوصية واجبة إلا على رجل عليه دين أو عنده مال لقوم فواجب علي أن يكتب وصيته و يخبر بما عليه .
و احتجوا لذلك بقوله تعالى : كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ أَلَمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا أَلَوْصِيَّةٌ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ

بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ البقرة ، فحملها بعضهم على الوصية بأداء الحقوق المتعلقة في الذمة ،

و احتجوا أيضا بالحديث الصحيح عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : (ما حق امرئ
مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا و وصيته مكتوبة عنده) و في رواية لمسلم : (يبيت ثلاث ليال) ،
قال ابن عمر : ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم قال ذلك إلا و عندي وصيتي .

¹ الجامع للقرطبي (576/1) .
² قسم بعض الفقهاء الوصايا إلى خمسة أقسام (انظر القوانين الفقهية لابن جزي (ص421)

و النوع الثاني : وصية من ليس عليه حقوق لغيره ، و إنما يريد الإحسان لأقاربه ، كأن يوصى لأحدهم بمال أو أرض ... و أكثر العلماء على أن هذه الوصية غير واجبة ، و إنما تجري مجرى الخير والمعروف ، و هي على هذا الأساس نوع من أنواع القرض الحسن ، قال ابن العربي في تفسير قوله تعالى : **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ** ﴿١٨﴾ ،

قوله تعالى : (حَقًّا) يعني ثابتاً بثبوت نظر و تخصيص ، لا ثبوت فرض ووجوب ، و هكذا ورد عن علمائنا حيث جاء في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم .و تحقيقه أن الحق في اللغة هو الثابت ، و قد ثبت المعنى في الشريعة ندباً ، و قد ثبت فرضاً ، وكلاهما صحيح في المعنى . و قوله تعالى : (عَلَى الْمُتَّقِينَ) فهذا يدل على كونه ندباً ، لأنه لو كان فرضاً لكان على جميع المسلمين ، فلما خص الله تعالى من يتقي ، أي يخاف تقصيراً ، دل على أنه غير لازم ، و قد بينا أنه يتصور أن تكون الوصية واجبة على المسلمين إذا كان عليه دين و ما يتوقع تلفه إن مات فتلزمه فرضاً المبادرة بكتبه ، و لكن ليس من هذه الآية و إنما هو من حديث ابن عمر ، و مما صح من النظر ، و أنه إن سكت عنه كان تضييعاً له¹ .و الوصية الإحسانية مشروطة بشروط منها :

أولاً : أن يكون الوصي أهلاً للتبرع كامل الأهلية ، قال السيد سابق رحمه الله : و كمال الأهلية بالعقل و البلوغ و الحرية و الاختيار و عدم الحجر لسفه أو غفلة ، فإن كان الموصي ناقص الأهلية بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو مكرهاً أو محجوراً عليه فإن وصيته لا تصح ، و يستثنى من ذلك أمران :

- 1 - وصية الصغير المميز الخاصة بأمر تجهيزه و دفنه ما دامت في حدود المصلحة .
- 2 - وصية المحجور عليه للسفه في وجه من وجوه الخير مثل تعليم القرآن و بناء المساجد و إقامة المستشفيات² .و يشترط في الموصي كذلك أن يكون ذا مال كثير ، و قد أشار القرآن إلى ذلك في قوله تعالى في آية الوصية من سورة البقرة : (إِنْ تَرَكَ خَيْرًا) و الخير هنا المال من غير خلاف ، و اختلفوا في مقداره ، فقليل المال الكثير و روي ذلك عن علي و عائشة و ابن عباس ، و قال قتادة عن الحسن : الخير ألف دينار فما فوقها .

¹ أحكام القرآن لابن العربي (104/1)
² فقه السنة للسيد سابق (450/3)

و الأصل في هذا الشرط أن يكون ذا مال لا يحصل للورثة ضرر بالوصية فيه ، فإن كان يفضل عن الوصية ما يكفي الورثة كانت الوصية مستحبة ، و إن كان الورثة يضيقون بها ذرعا لقلّة التركة و ندرتها فالأولى تركها .

ثانيا : ألا تتجاوز الوصية الثلث ، و إلى هذا الشرط نبه كتاب الله قائلا : **الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ**

بِالْمَعْرُوفِ ، قال ابن العربي : قوله تعالى : **بِالْمَعْرُوفِ** ^ع ، يعني بالعدل ، لا وكس فيه و لا شطط ، و قد كان

ذلك موكولا إلى اجتهد الميت و نظر الموصي ، ثم تولى الله تعالى تقدير ذلك على لسان رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فقال لسعد بن مالك : **(الثلث و الثلث كثير)** ، فصار ذلك مقدارا شرعيا مبينا حكمه بقوله عليه السلام : **(إن الله أعطاكم ثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم)**¹ .

و أجاز العلماء الوصية بالزيادة على الثلث إن أجازها الورثة ، و تصبح تلك الزيادة كالهبة منهم للموصى له ، و اشتراط الثلث في الوصية يرجع إلى علة الإضرار بالورثة ، فإن الميت لو أوصى بأكثر من الثلث لعرض وراثته للضرر ، و قد ينشأ عن ذلك شقاق و فراق ، و من هنا نبه رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى أولوية الورثة على غيرهم فقال لسعد رضي الله عنه : **(إنك إن تذر وراثتك أغنياء خیر من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)** متفق عليه

قال القرطبي : ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث إلا أبا حنيفة و أصحابه فإنهم قالوا : إن لم يترك الموصي ورثة جاز له أن يوصي بماله كله ... و أجمع العلماء على أن من مات و له ورثة فليس له أن يوصي بجميع ماله² .

و اختار جماعة لمن ماله قليل و له ورثة ترك الوصية، و روي ذلك عن علي و ابن عباس و عائشة رضوان الله عليهم . روى ابن أبي شيبة من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة قال لها : إني أريد أن أوصي ، قالت : و كم مالك ؟ قال : ثلاثة آلاف . قالت : فكم عيالك ؟

قال : أربعة . قالت : إن الله تعالى يقول : **(إِنْ تَرَكَ خَيْرًا)** و هذا شيء يسير فدعه لعيالك فإنه أفضل

لك .

ثالثا : ألا يؤخر وصيته إلى فترة المرض ، قال ابن العربي : تأخير الوصية إلى المرض مذموم شرعا³ .

¹ أحكام القرآن ابن العربي (103/1)

² الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (200-199/1) . المسألة 6-7-8

³ أحكام القرآن (101/1)

و في الحديث الذي رواه مسلم أن النبي صلى الله عليه و سلم سئل أي الصدقة أفضل ؟ قال : (أن تتصدق و أنت صحيح شحيح تأمل الغنى و تخشى الفقر و لا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، و لفلان كذا ، و قد كان لفلان كذا) ، و من هنا ذهب جمهور العلماء إلى أن المريض يحجر عليه في ماله كالسفيه ، و شذ أهل الظاهر فقالوا : لا يحجر عليه و هو كالصحيح .

رابعاً : يشترط في الموصى له ألا يكون وارثاً للموصي ، و أما قوله تعالى : (أَلَوْصِيَّةٌ لِلْوَلَدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ) فأصح الأقوال فيها أنها منسوخة أو مخصوصة ، و أسوق هنا كلاماً نفيساً للإمام القرطبي ، قال

رحمه الله : اختلف العلماء في هذه الآية هل هي منسوخة أو محكمة ، فقليل : هي محكمة ، ظاهرها العموم و معناها الخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان كالكافرين و العبدین و في القرابة غير الورثة ، قاله الضحاك و طاووس و الحسن ، و اختاره الطبري . و قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان و الأقرباء الذين لا يرثون جائزة . و قال ابن عباس و قتادة : الآية عامة ، و تقرر الحكم بها برهة من الدهر ، و نسخ منها كل من كان يرث بأية الفرائض . و قد قيل إن آية الفرائض لم تستقل بنسخها بل بضميمة أخرى ، و هي قوله عليه السلام : (إن الله أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) أخرجه الترمذي عن أبي أمامة و قال : هذا حديث حسن صحيح . فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثابتة لا بالإرث ، على الصحيح من أقوال العلماء ، و لولا هذا الحديث لأمكن الجمع بين الآيتين بأن يأخذوا المال عن المورث بالوصية ، و بالميراث إن لم يوص ، أو ما بقي بعد الوصية ، لكن منع من ذلك هذا الحديث و الإجماع . و الشافعي و أبو الفرج و إن كانا منعاً من نسخ الكتاب بالسنة فالصحيح جوازه بدليل أن الكل حكم الله تبارك و تعالى و من عنده و إن اختلفت في الأسماء ، و نحن و إن كان هذا الخبر بلغنا أحاداً لكن قد انضم إليه إجماع المسلمين أنه لا تجوز وصية لوارث . فقد ظهر أن وجوب الوصية للأقربين الوارثين منسوخ بالسنة و أنها مستند المجمعين . و الله أعلم . و قال ابن عمر و ابن عباس و ابن زيد : الآية كلها منسوخة ، و بقيت الوصية ندباً ، و نحو هذا قول مالك رحمه الله ، و ذكره النحاس عن الشعبي و النخعي . و قال الربيع بن خثيم : لا وصية . قال عروة بن ثابت : قلت للربيع بن خثيم أوص لي بمصحفك ، فنظر إلى ولده و قرأ : وَأُولُوا الْأَرْحَامِ

بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ . الأنفال

و نحو هذا صنع ابن عمر رضي الله عنه .

و قوله تعالى : (وَالْأَقْرَبِينَ) قال قوم : الوصية للأقربين غير الورثة أولى من الأجانب ، لنص الله

تعالى عليهم ، حتى قال الضحاك : إن أوصى لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية ، و قال الحسن : إن كان أوصى لغير الأقربين ردت الوصية للأقربين ، و كذا قال طاووس و جابر بن زيد و إسحاق بن راهويه و مالك و الشافعي و أبو حنيفة و الأوزاعي ، إلا أنهم أجازوا فعله مع الذم المذكور¹ .

و تبطل الوصية بفقد شرط من الشروط المتقدمة ، أو بما يطرأ على الموصي كالجنون المتصل بالموت ، أو موت الموصى له قبل موت الموصي ، أو هلاك الموصى به قبل موت الموصي .

و ختاماً فالوصية عمل خيري يساهم إلى حد كبير في تنفيس الكرب ، و تفريج الهموم ، و لا سيما في حق الأحفاد الأيتام الذين مات أبوهم قبل موت أبيه ، و لم يترك لهم مالا كافيا ، أفليس حقيقا على جدهم أن يوصي لهم إنقاذاً لهم من التشرد و الضياع ؟ و مثل هذا قد يحصل مع الإخوة و الأخوات و سائر الأقارب ممن يحجبون أحيانا عن الميراث الكثير و هم عالة يتكفون الناس ! .

¹ الجامع لأحكام القرآن (201/1) . و فيه تعليق وافي

العقد الرابع : العارية

قال الشوكاني في نيل الأوطار: العارية بتشديد الياء، قال في النهاية : كأنها منسوبة إلى العارلأن طلبها عار، ويجمع على عواري مشددا .

وفي الشرع هي إباحة منافع العين بغير عوض ، وهي أيضا مشروعة إجماعا ¹ .

وهي عمل خيري وإحساني ، يقصد به مواساة المسلمين ومعونتهم على قضاء حوائجهم عند الحاجة ، سواء كانوا أقارب أم أبعاد . قال ابن رشد: وأما الإعارة فهي فعل خير، ومندوب إليه، وقد شدد ² فيها قوم من السلف الأول، روي عن عبد الله بن عباس، و عبد الله بن مسعود أنهما قالوا في قوله تعالى: وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ

الماعون: إنه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم، من الفأس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك ³ .

وما أحسن ما قاله صاحب الروضة الندية: قال أقول : العارية من مكارم الأخلاق، ومحاسن الطاعات، وأفضل الضلالت، لأنها إباحة المالك لمنافع ملكه لمن له إليه حاجة، ولا ريب أن هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فإن فيهما من الترغيب في ذلك ما لا يحيط به الحصر، ومن جملة ذلك قوله تعالى: وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى . المائدة، و قوله تعالى : وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ⁴ ، والحاصل أن العارية في

لسان العرب و الشرع هي إباحة المنافع بلا عوض، فما وجد فيه هذا المعنى كان من العارية وما لا فلا ³ وهذا القول سليم لغة وشرعا، فإن كل ما يعطيه المسلم لغيره مما ينتفع به على سبيل الاسترداد يصدق عليه مسمى الإعارة والعارية، وقد تكون في الدور والأراضي والحيوان وجميع ما يعرف بعينه ، إذا كانت منفعته مباحة ، ولذلك لا يجوز إعارة الجواري للاستمتاع ⁴ ، ولا إعارة الدور للبغايا أو الخمارين أو المقامرير والأعراس المجننة ، أو إعارة السيارات لمن يعهد منه المنكر ، ويقاس على ذلك سائر المنافع المحرمة .
و تتعقد الإعارة بكل لفظ يدل على الإباحة والإذن ، كأن يقول المعير للمستعير خذ دابتي ، أو أذنت لك في استعمال داري أو سيارتي وهكذا .

وكان السلف يتعاطون الدواب والمواشي لشدة الحاجة إليها ، ومن هنا خصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذكر أكثر من غيرها ، ومما جاء في ذلك ما رواه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف بظلفها ، وتنطحه ذات القرن بقرنها ، قلنا : يا رسول الله و ما حقها ، قال : إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على

¹ نيل الأوطار الشوكاني (317/5) .

² بداية المجتهد و نهاية المقتصد (470/2) .

³ الروضة الندية (213/2) .

⁴ بداية المجتهد لابن رشد (470/2) .

الماء و الحمل عليها في سبيل الله) و المراد بإطراق فحلها إعارته من يحتاج إليه ليطرق به على ماشيته لكي تلد منه ، و المنحة يقصد به حلبها و هكذا .

و في مسند أحمد عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (أتدرون أي الصدقة أفضل أو أخير ؟ قالوا الله

و رسوله أعلم ، قال : المنحة ، تمنح أخاك الدراهم أو ظهر دابة أو لبن الشاة أو لبن البقرة) ، قال الحافظ بن رجب : و المراد بمنحة الدراهم قرضها ، و منحة ظهر الدابة إعارتها لمن يركبها ، و منحة لبن الشاة أو البقرة ، أن تمنحه بقرة أو شاة يشرب لبنها ثم يعيدها إليك ، و إذا أطلقت المنحة لم تنصرف إلا إلى هذا ، و خرج الإمام أحمد و الترمذي من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من منح منحة لبن أو ورق أو أهدى زقاقا كان له مثل عتق رقبة) وقال الترمذي : معنى قوله (من منح منحة ورق) إنما يعني به قرض الدراهم ، و قوله (و أهدى زقاقا) إنما يعني به هداية الطريق و هو إرشاد السبيل .

و خرجه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أربعون خصلة أعلاها منحة العنز ، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها أو تصديق موعودها إلا أدخله الله بها الجنة)¹ .

و هذه النصوص تدل دلالة قاطعة على أن العارية عمل عظيم ، يحق عليه مسمى القرض الحسن ، لما فيها من التكافل و التعاون و توثيق الصلات و تنفيس الكرب ، و بذل الأملاك و المنافع ، و يمكن تطوير هذا العقد ليشمل في عصرنا إعارة الكتب ، و الآلات الفلاحية و الصناعية للعاطلين عن العمل ، و إعارة الأراضي للاستصلاح الزراعي ، و إعارة الدور و المراكز للهيئات الخيرية ... و أما أحكام العارية من الناحية الفقهية فهي تدور على ثلاثة أركان :

أولا – المعاي:

و يشترط فيه أن يكون أهلا للتصرف، مالكا للعارية إما لرقيتها أو لمنفعتها . و ذهب كثير من أهل العلم إلى أن العارية لا تصح إلا من المالك الأصلي للمعار ، أو بالرجوع إليه و أخذ الإذن منه ، و قال بعض المالكية : تصح من مالك الرقبة و مكتريها و مستعيرها² . و للمعير أن يسترد العارية متى شاء ، مالم يحدث ضرر بالمستعير بسبب المباغطة ، و لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر و لا ضرار) .

و قال مالك في المشهور: ليس للمعير استرجاع العارية قبل الانتفاع بها . و إن شرط مدة ما لزمته تلك المدة، وإن لم يشترط مدة لزمته من المدة ما يرى الناس أنه مدة لمثل تلك العارية ، و سبب الخلاف : ما يوجد فيه من شبه العقود اللازمة و غير اللازمة³ .

¹ جامع العلوم و الحكم لابن رجب (ص246)

² القوانين الفقهية لابن جزي (ص390) .

³ بداية المجتهد لابن رشد (470/2) .

ثانيا - المستعير :

و هو من كان أهلا للتبرع عليه ، و لا يجوز له مجاوزة حدود الانتفاع المأذون به . و عند مالك :

أنه إذا استعمل العارية استعمالا ينقصها دون إذن ضمن ذلك .

و اختلفوا في ضمان المستعير للعارية إذا أتلّفها ، فقال الشافعي : يضمن ما أتلّفه سواء فرط أو لم

يفرط .

و قال المالكية و الأحناف و غيرهم لا يضمن المستعير إلا إذا حصل منه تفريط أو تعد أو جنابة

متعمدة ، و احتجوا بقول صلى الله عليه و سلم في ما رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لا ضمان على مؤتمن) ، و أخرجه الدارقطني من طرق أخرى عنه

بلفظ : (ليس على المستعير غير المغلّ ضمان ، و لا على المستودع غير المغلّ ضمان) ، و المغل هو

الخائن من الغلول .

و قال ابن عباس و أبو هريرة و عطاء و الشافعي و أحمد و إسحاق و عزاه صاحب الفتح إلى

الجمهور : أنها إذا تلفت في يد المستعير ضمنها إلا فيما كان على الوجه المأذون فيه .

و روي عن الحسن البصري و قتادة أنه إذا شرط الضمان كانت مضمونة ، و إلا فلا .

و يحتج القائلون بالضمان بنصوص منها قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا . النساء،

و قوله صلى الله عليه و سلم في الحديث الذي رواه الخمسة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه

و سلم قال : (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) و سماع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور عند رجال

الحديث .

و يحتجون بالحديث الذي رواه أحمد و أبو داود عن صفوان بن أمية قال : (أن النبي صلى الله عليه

و سلم استعار منه يوم حنين أدرعا ، فقال : أغصبا يا محمد ؟ قال : بل عارية مضمونة ، قال : فضاع

بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه و سلم أن يضمنها له ، فقال : أنا اليوم في الإسلام أرغب) .

و لا يخفى أن هذه النصوص تتحدث عن الأصل في الاستعارة و هو ردها إلى أهلها كما أخذت منهم ،

و ليس فيها ما يوجب ذلك في حالة ضياعها أو هلاكها في يد المستعير ، و إن كان حديث صفوان بن أمية

يرمز إلى ذلك بقوله : فضاع بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه و سلم أن يضمنها له . و فيه احتمال أن

يكون ذلك على جهة التفضل و ليس على سبيل الوجوب ، و فيه احتمال أن يكون الضياع بسبب التفريط ،

و ليس هذا موضوع النزاع ، و إنما النزاع حول الضياع أو الهلاك غير المقصود ، و ما دخله الاحتمال سقط

به الاستدلال .

و بالجملة فالجمهور متفقون على الضمان في حال التفريط و الجنائية ، و على الضمان في حال الاستغلال غير المأذون فيه ، و مختلفون في الضمان في حال عدم وجود ذلك ، مع استعمال المستعير ما استعاره حسب ما اتفق عليه و أذن له فيه ، و الصحيح عدم الضمان فيه . و الله أعلم .

قال صاحب الروضة الندية : قال الماتن في حاشية الشفاء : و جميع هذه الأسباب داخلة تحت قوله صلى الله عليه و سلم : (**على اليد ما أخذت حتى تؤدي**) إن كان المراد على اليد ضمان ما أخذت . ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ ما أخذت حتى تؤديه ، و ذلك إنما يكون في الباقي ، و ليس فيه دليل على ضمان ما أتلّف ¹ .

ثالثا – المعار :

و له شرطان ظاهران : أحدهما : أن ينتفع به مع بقائه ، فلا معنى لإعارة الأطعمة التي تتعرض للفساد ، و مثل هذا يعطى على سبيل السلف .

ثانيهما : أن تكون المنفعة مباحة ، فلا يجوز إعارة المحرمات أو ما يستعمل فيها أو في ترويجها و قد يشترط فيه أن يكون مقدورا على تسليمه و الانتفاع به.

و يرى العلماء ضرورة إعارة الجار لجاره ما ينفعه و لا يتضرر هو بإعارته ، مثل إعارة الجدار لغرز خشبة ، أو ربط خيط مما لا يضر

بالمعير ، و احتجوا لذلك بما رواه مالك و الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (**لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره**) ، ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ؟ و الله لأرmin بها بين أكتافكم .

و روى مالك أيضا عن عمر بن الخطاب أن الضحاك بن خليفة ساق خليجا له من العريض ، فأراض أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة فأبى محمد ، فقال له الضحاك : أنت تمنعني و هو لك منفعة ، تسقي منه أولا و آخر ، و لا يضرك ، فأبى محمد ، فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب ، فدعا عمر محمد بن مسلمة ، فأمره أن يخلي سبيله ، قال محمد : لا ، فقال عمر : لا تمنع أخاك ما ينفعه و لا يضرك ، فقال محمد : لا ، فقال عمر : و الله ليمرن به و لو على بطنك ، فأمره عمر أن يمر به ، ففعل الضحاك .

و كذلك حديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه ، أنه قال : كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمان بن عوف ، فأراد أن يحوله إلى ناحية من الحائط ، فمنعه صاحب الحائط ، فكلّم عمر بن الخطاب ، ففضى لعبد الرحمان بن عوف بتحويله .

و قد عدل الشافعي مالكا لإدخاله هذه الأحاديث في موطئه ، و ترك الأخذ بها . و عمدة مالك و أبي حنيفة : قوله صلى الله عليه و سلم :

(**لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه**) ² .

¹ الروضة الندية (215/2)

² بداية المجتهد (473/2) .

العقد الخامس : القرض أو السلف

القرض في اللغة : القطع ، و منه قرضت الفأرة التوب . و نظيره قرص في الوزن و المعنى .
و أطلق على سلف الأموال و المنافع لأن المقرض يقطع ذلك من ملكيته و يعطيه لغيره على سبيل الاسترداد المثلي .
و في الشرع : تملك عين و منفعتها لجهة ما في الحياة على وجه مؤقت مع استرداد مثله في الوقت المحدد .

و حكمة : أنه عقد جائز سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم ، بشرط السلامة من الربا ، و يصح من كل شخص كامل الأهلية ، صحيح الملكية .

و هو أيضا من جنس القرض الحسن ، بالنظر إلى ما فيه من المنافع و المصالح للأخذ و المعطي ، أظهرها الوقاية من الربا ، و تنفيس الكربة .
قال الشوكاني رحمه الله : و في فضيلة القرض أحاديث ، و عمومات الأدلة القرآنية و الحديثية القاضية بفضل المعاونة ، و قضاء حاجة المسلم ، و تفرج كربته و سد فاقته ، و لا خلاف بين المسلمين في مشروعيته ، قال ابن رسلان : و لا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ، و لا نقص على طالبه ، و لو كان فيه شيء من ذلك لما استسلف النبي صلى الله عليه و سلم ، قال في البحر : و موقعه أعظم من الصدقة إذ لا يقتض إلا محتاج¹ .

و يقول سيد سابق رحمه الله في مشروعيته : و هو قربة يتقرب بها من الله سبحانه لما فيه من الرفق بالناس و الرحمة بهم و تيسير أمورهم و تفرج كربهم .

و إذا كان الإسلام ندب و حبيب فيه بالنسبة للمقرض فإنه أباحه للمقترض و لم يجعله من باب المسألة المكروهة لأنه يأخذ المال لينتفع به في قضاء حوائجه ثم يرد مثله .

1 - روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عليه كربة من كرب يوم القيامة ، و من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا و الآخرة ، و الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه) رواه مسلم و أبو داود و الترمذي .

2 - و عن ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقة مرة) رواه ابن ماجه و ابن حبان .

و عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه و سلم : (رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا : الصدقة بعشر أمثالها و القرض بثمانية عشر . فقلت : يا جبريل ، ما بال القرض أفضل من الصدقة ، قال : لأن السائل يسأل و عنده ، و المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة) و عم معاذ أنه سئل عن اقتراض الخبز

¹ نيل الأوطار (244/5)

و الخمير ، قال : (سبحان الله إنما هذا من مكارم الأخلاق , فخذ الكبير و أعط الصغير . و خذ الصغير و أعط الكبير , خيركم أحسنكم قضاء ، سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول ذلك)¹

و أما أحكامه الفقهية فيمكن حصرها فيما يلي :

أولاً : ما يجوز فيه السلف :

يجوز السلف في كل ما يثبت في الذمة من المباحات كالأعيان و الطعام و العروض و الحيوان ، إلا الجواني لأنه يؤدي إلى إعاره الفروج و انتهاك الحرمات ، و اشترط بعضهم في جواز ذلك أن يكون المقترض محرماً ، أو تكون الجارية لا تحتل الوطء ، سدا للذرائع عن الزنا .

و منع بعض العلماء القرض في الحيوان ، و الصحيح جوازه للحديث الذي رواه الجماعة إلا البخاري عن أبي رافع قال : (استلف النبي صلى الله عليه و سلم بكراً فجاءته إبل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكراً ، فقلت : إني لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً ، فقال : أعطه إياه فإن من خير الناس أحسنهم قضاء) .

ثانياً : السلامة من الربا :

و لابد لتحقيق ذلك من المماثلة في الرد أخذاً و عطاء ، فإن أخذ درهما رد درهما ، و إن أخذ جملاً رد مثله و هكذا ، و أن لا يجر القرض نفعاً لصاحبه ، و الحرمة متجهة إلى النفع المشروط أو المتعارف عليه ، عملاً بالقاعدة الشرعية : المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

فإن رد المقترض إلى المقرض أكثر مما أخذ من غير شرط منه و لا طلب جاز ذلك ، لقوله صلى الله عليه و سلم : (إن خيركم أحسنكم قضاء) ، و لا سيما ما يتعاطاه الناس في مرافقهم الصغيرة كالخبز و الخمير و التوابل و ما شاكل ذلك ، فالمماثلة هنا مكلفة ، و في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (قلت يا رسول الله ، إن الجيران يستقرضون الخبز و الخمير ، و يردون زيادة و نقصاناً ، فقال : لا بأس ، إنما ذلك من مرافق الناس لا يراد به الفضل) .

قال صاحب الروضة : بل قد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من

المستقرض للمقرض ربا ، كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال : (قدمت المدينة فلقبت عبد الله بن سلام فقال لي : إنك بأرض فيها الربا فاش ، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تين أو حمل شعير أو حمل قت فلا تأخذنه فإنه ربا) – و يجوز أن يكون أفضل أو أكثر إذا لم يكن مشروطاً – لحديث جابر في الصحيحين قال : (أتيت النبي صلى الله عليه و سلم و كان لي عليه دين فقضاني) و في الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة قال :

¹ فقه السنة (261/4)

(كان لرجل على النبي صلى الله عليه و سلم سن من الإبل فجاء يتقاضاه ، فقال : أعطوه ، فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سنا فوقها ، فقال : أعطوه ، فقال : أوفيتني أوفاك الله ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : إن خيركم أحسنكم قضاء) و أخرجه مسلم بنحوه .

و الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل يدلان على أنه يصح قرض الحيوان ، و إليه ذهب الجمهور و منع من ذلك الكوفيون .

و لا يجوز أن يجر القرض نفعا للمقرض لحديث أنس عند ابن ماجة أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي إليه ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى إليه أو حملة على الدابة فلا يركبها و لا يقبله إلا أن يكون جرى بينه و بينه قبل ذلك) و أخرج البيهقي عن ابن مسعود و أبي بن كعب و عبد الله بن سلام و ابن عباس في السنن الكبرى موقوفا عليهم : (أن كل قرض جر منفعة فهو وجهه من وجوه الربا) اهـ¹ .

و من وجوه الربا في القرض : بيع الدين بالدين ، كأن يبيع ديننا له على رجل مؤجلا إلى رجل آخر بأقل منه معجلا ، كما يحصل في بيع السيارات اليوم ، إذ تبيع الشركة السيارة للزبون بثمان مؤجل ، ثم يشتري البنك منها ذلك الدين بثمان أقل منه معجل ، و يتولى البنك بعد ذلك استلام الأقساط من الزبون المشتري للسيارة ، و بيع دين بدين و هو عين الربا .

و قد ينقص صاحب الدين من قدر الدين بشرط التعجيل ، و هو المعروف عند الفقهاء بقولهم (ضع و تعجل) كأن يقول له الدائن :

أضع عنك قدر كذا و كذا و عجل لي الأداء قبل الأجل المسمى ، و قد يشترط ذلك المدين فيقول مثلا للدائن : إذا أردت تعجيل دينك فضع عني كذا و كذا منه ، و كل ذلك ربا ، و أكل لأموال الناس بالباطل ، قال تعالى : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا

أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ النساء .

ثالثا : يجوز اشتراط الأجل في الدين لقوله تعالى : يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى

فَاكْتُبُوهُ . البقرة ، و على المتدائنين

الالتزام بما اشترطاه في ذلك لقوله صلى الله عليه و سلم :

¹ الروضة الندية (185/2) .

(المسلمون عند شروطهم) رواه أبو داود و أحمد و الترمذي

و الدارقطني . و ذهب فقهاء آخرون إلى عدم جواز ذلك ، لأنه تبرع محض ،

و للمقرض أن يطالب ببذله في الحال . قال مالك : يجوز اشتراط الأجل و يلزم الشرط . و هو الصحيح إن شاء الله مراعاة لمصلحة المدين ، فإن في المباغثة مدعاة للنزاع و الحرج ، و للآية الصريحة في ذكر الأجل . و قد ذكر سبحانه في آية الدين الكتابة و الإشهاد زيادة في التوثيق و الحفظ ، قال تعالى : وَلَا تَسْأَمُوا

أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ . البقرة ، و قبلها قال : وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ

فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا

دُعُوا . و الأمر هنا للإرشاد و النذب ، فإن كتابة الدين و الإشهاد عليه يدفعان النزاع ، و يحفظان الحقوق في

الذمة ، و نذكر هنا قصة خزيمة ذي الشهادتين ، فقد روى أحمد و غيره عن خزيمة بن ثابت الأنصاري (أن النبي صلى الله عليه و سلم ابتاع فرسا من أعرابي فاستتبعه النبي صلى الله عليه و سلم ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع النبي و أبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس و لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه و سلم ابتاعه ، حتى زاد بعضهم الأعرابي في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه النبي صلى الله عليه و سلم ، فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه و سلم فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه ، و إلا بعته ، فقام النبي صلى الله عليه و سلم حين سمع نداء الأعرابي قال : أو ليس قد ابتعته منك ؟ قال الأعرابي : لا و الله ما بعتك ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : بل قد ابتعته منك ، فطفق الناس يلوذون بالنبي و الأعرابي و هما يتراجعان ، فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أنني بايعتك . فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي : ويلك إن النبي صلى الله عليه و سلم لم يكن يقول إلا حقا ، حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة النبي صلى الله عليه و سلم و مراجعة الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أنني بايعتك ، قال خزيمة أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي صلى الله عليه و سلم على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله ، فجعل رسول الله صلى الله عليه و سلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين) .

و قال قوم كتابة الدين و الإشهاد عليه إنما يكون عند انعدام الثقة بين المتدائنين ، و احتجوا بما رواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : (أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فقال : انتني بشهداء أشهدهم ، قال : كفى بالله شهيدا . قال : انتني بكفيل ، قال : كفى بالله كفيل ، قال : صدقت ، فدفعها إليه إلى أجل مسمى ، فخرج في البحر فقضى حاجته ، ثم التمس مركبا يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار

و صحيفة معها إلى صاحبها ، ثم زجج موضعها ثم أتى بها البحر ، ثم قال : اللهم إنك قد علمت أنني استسلفت فلانا ألف دينار فسألني كفيلا فقلت : كفى بالله كفيلا فرضي بذلك ، و سألني شهيدا فقلت : كفى بالله شهيدا فرضي بذلك ، و أنني قد جهدت أن أجد مركبا أبعث بها إليه بالذي أعطاني فلم أجد مركبا و إني استودعتكها فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف ، و هو في ذلك يطلب مركبا إلى بلده فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركبا تجيئه بماله ، فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لأهله حطبا ، فلما كسرهما و جد المال و الصحيفة ، ثم قدم الرجل الذي كان تسلف منه فأتاه بألف دينار و قال : و الله ما زلت جاهدا في طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدت مركبا قبل الذي أتيت فيه ، قال : هل كنت بعثت إلي بشيء ؟ قال : ألم أخبرك أنني لم أجد مركبا قبل هذا الذي جئت فيه ؟ قال : فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت به في الخشبة فانصرف بألفك راشدا) قال ابن كثير : و هذا إسناد صحيح و قد رواه البخاري في سبعة مواضع من طرق صحيحة معلقا بصيغة الجزم .

رابعا : تحريم التماطل في السداد لقوله صلى الله عليه و سلم : (مظل الغني ظلم و إذا اتبع أحدكم عن مليء فليتبع ، و حذر النبي صلى الله عليه و سلم من غب الدين و عاقبته في الآخرة ، فقد روى ابن ماجه بإسناد حسن عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : من مات و عليه دينار أو درهم قضي من حسناته ليس ثم دينار و لا درهم) و كان النبي صلى الله عليه و سلم يستعيز بالله منه و يقول : (اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين و قهر الرجال) .

و قال : أعوذ بالله من الكفر و الدين ، فقال رجل : أيعدل الكفر بالدين يا رسول الله ؟ فقال : نعم . ، و روى البخاري أنه كان يقول في صلاته : اللهم إني أعوذ بك من المأثم و المغرم ، فقل له : إنك تستعيز من المغرم كثيرا يا رسول الله فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، و وعد فأخلف . و كان لا يصلي على الميت إذا عرف أنه مات و عليه ديون لم يؤدها مطلا و ليّا ، و قال فيما رواه البخاري : يغفر للشهيد كل شيء إلا الدين .

و هذا يحتم على المسلم ما يلي : ألا يستدين إلا لحاجة شديدة ، و أن يكتب و صيته بذلك ، و أن يجتهد في الأداء ما أمكنه ، فقد ضمن الله تعالى لمن يسعى في رد الديون أن يعينه ، روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

(من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، و من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله) و الأحاديث في هذا الباب كثيرة .

و إن كان المستدين عاجزا عن الأداء فعلى الدائن أن ينظره أو يتصدق عليه بإعفائه ، أو يجعل ذلك زكاة عليه ، و إلى هذا المعنى أشار قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ^ط

إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ البقرة ، و خرج الطبراني بإسناده عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال : سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من أنظر معسرا أو تصدق عليه أظله الله في ظله يوم القيامة)
و لفظ التصدق في الآية و الحديث عام ينسحب على الزكاة المفروضة كذلك ، بدليل إطلاق لفظ الصدقة في
القرآن الكريم على الزكاة في كثير من الآيات مثل قوله تعالى : خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ

عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ التوبة ، و قوله تعالى في نفس السورة : ﴿ إِنَّمَا أَلْصَقْتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ .

و إذا كان الأمر كذلك فيجوز للدائن أن يسقط عن المعسر دينه أو جزءا منه و يجعل ذلك زكاة عليه ،
و ربما كان أحق بها بالنظر إلى حاجته و رابطته بالدائن . و الله أعلم و أحكم .

فإذا عجز المدين تماما عن السداد و لم يغفر الدائن تولى الله تعالى أمره يوم القيامة ، خرج أحمد
و البزار بإسناد لا بأس به عن عبد الرحمان بن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : (يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يديه ، فيقال : يا ابن آدم فيما أخذت هذا الدين ؟
و فيما ضيعت حقوق الناس ؟ فيقول : يا رب إنك تعلم أنني أخذته فلم أكل و لم أشرب و لم ألبس و لم أضيع
و لكن أتى علي إما حرق و إما سرق و إما وضيعة , فيقول الله : صدق عبدي أنا أحق من قضى عنك فيدعو
الله بشيء فيضعه في كفة ميزانه فترجح حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته) الوضيعة:
الخسارة في التجارة (الإفلاس) .

و بالجملة فإن السلف عمل خير يثاب صاحبه خير ثواب، و له مزايا و فوائد تربوية و اجتماعية
و اقتصادية كثيرة ، و منها تحرير المسلمين من وطأة الربا ، و إشاعة روح التكافل بينهم ، و ترويض النفس
على الإحساس بالآخرين ، و المساهمة في تشغيل العاطلين ، و قد يتطور الأمر إلى تنظيم قروض استثمارية
تخفف من حدة البطالة و البطالة .

الفصل السادس

ختامه مسك

مالك ما قدمت لآخرتك :

إن على كل ذي مال أن يسأل نفسه قائلا : أين مصلحتي ؟ هل هي في إنفاق المال ؟ أم في اكتنازه ؟ ،
و مالذي ينفعني حقا و صدقا في الدنيا و الآخرة ؟ هل الإمساك أم الإنفاق ؟ .
و للأسف الشديد فأغلب أهل الدثور يعتقدون أن إمساك ذات اليد ،

و تجميع الأموال في البنوك ، و تكديسها في الأوعية ، يضمن لهم حياة طيبة ، و أمنا من الفاقة
و العيلة ، و يؤمن لأبنائهم من بعدهم مستقبلا زاهرا ، و هم في ذلك مخطئون واهمون رأسا على عقب ،
فالإنسان في هذه الحياة مهدد بالموت في كل ثانية أو أقل، مهدد بأن يغادر أملاكه و ثرواته إلى الأبد ، مهدد بأن
يفارق الأهل و الأحباب إلى التراب ، و لن يجد بعد هذه المغادرة مالا و لا ولدا و لا متاعا ، بل سيجد ما
قدمت يده من الخيرات ، و أما ما جمعه من الزينة و المتاع فقد تركه لورثته ، و حينها سيكتشف أن ما جمعه
و حرص عليه إنما كان غيره أحظى به ، فكأنما جمع لغيره ، و أن ما كرهه و فر منه من الصدقات
و العطيات إنما كان له لا لغيره ، و لكن بصيرته انطمست ، و سريرته انطفأت ، فظن ما لغيره له ، و ما له
لغيره ، و كان الإنسان ظلوما جهولا ، حينها يطلب الرجعة فلا يجاب قال تعالى : حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ

قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٠١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ

المؤمنون ﴿١٠١﴾

و كم كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يلفت أنظار أصحابه إلى هذه الحقيقة، و في الحديث الذي
رواه البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (أَيْكُم مَالُ وَارثِهِ
أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَإِنْ مَالُهُ مَا قَدِمَ ، و مَالُ
وَارثِهِ مَا أَخَّرَ) ، و مفهوم الحديث يعني أن الممسك و الشحيح يحب مال و وارثه أكثر من ماله ، لأنه يشح من
أجل وراثته ، و يمنع من أجل وراثته ، و ليس له في ذلك المنع فائدة تذكر ، بل فائدته في تلك النفقات التي يفر
منها ، فهو إذا يشتغل لمصلحة وراثته على حساب إهلاك نفسه ، و تصديق ذلك ما رواه الترمذي و قال :
حديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنهم ذبحوا شاة فقال النبي صلى الله عليه و سلم : (مَا بَقِيَ مِنْهَا ؟
قَالَتْ مَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا كَتْفُهَا ، قَالَ : بَقِيَ كُلُّهَا غَيْرَ كَتْفِهَا) ، فالذي بقي لهم من الشاة هو ما تصدقوا به منها ،
و أما ما ادخروه لأنفسهم أو أكلوه فهو ذاهب إلى غير رجعة ، دخل رجل على أحد الصالحين فسأله أتراني من

أهل الدنيا ، أم من أهل الآخرة ؟ فأجابه قائلاً : علم ذلك عند ربي ، فلما ولى دعاه ، ثم قال له : إذا دخل عليك رجالان : أحدهما يعطيك هدية ، و الآخر يطلبك صدقة ، فبأيهما تفرح ؟ فإذا فرحت بالذي يعطيك فأنت من أهل الدنيا ، وإذا فرحت بالذي يطلبك فأنت من أهل الآخرة .

روى مسلم عن أبي أمامة صدي بن عجلان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، أو أن تمسكه شر لك ، و لا تلام على كفاف ، و ابدأ بمن تعول ، و اليد العليا خير من اليد السفلى) .

و من هنا نقول إن المنفق يحسن إلى نفسه ، و يقدم لنفسه ، و هو بذلك ينفع نفسه قبل غيره ، روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول العبد مالي مالي ، و إنما له من ماله ثلاث : ما أكل فأفنى ، أو لبس فأبلى ، أو تصدق فأمضى ، و ما سوى ذلك فذاهب و تاركه للناس .

و روى البخاري عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يتبع الميت ثلاث ، فيرجع اثنان و يبقى معه واحد : يتبعه أهله و ماله و عمله ، فيرجع أهله و ماله ، و يبقى عمله) .

و ذكر الحافظ ابن عساكر في ترجمة الأحنف ابن قيس أنه رأى في يد رجل درهما ، فقال : لمن هذا الدرهم ؟ فقال الرجل : لي ، فقال : إنما هو لك إذا أنفقتة في أجر ، أو ابتغاء شكر ، ثم أنشد قائلاً متمثلاً قول الشاعر :

أنت للمال إذا أمسكته فإذا أنفقتة فالمال لك .

و قد يخلف صاحب المال ماله لو ارث يطيع الله فيه ، فيكون أسعد منه بماله ، أو يعصي الله فيه فيكون معاوناً له على الإثم و العدوان ، و غدا يوم القيامة يشعر صاحب المال أنه غبن في ماله غبناً شديداً ، قال تعالى : **يَوْمَ تَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ** . التغابن ، قال الحسن و قتادة : بلغنا أن التغابن في ثلاثة

أصناف : رجل علم علماً فعلمه و ضيعه في نفسه فلم يعمل به فشقي به ، و عمل به من تعلمه منه فسعد به ، و رجل اكتسب مالاً من وجوه يسأل عنها و شح عليه ، و فرط في طاعة ربه بسببه ، و لم يعمل فيه خيراً ، و تركه لو ارث لا حساب عليه فيه ، فعمل ذلك الوارث فيه بطاعة ربه ، فسعد به ، و رجل كان له عبد فعمل العبد بطاعة ربه فسعد ، و عمل السيد بمعصية ربه فشقي .

و الغبن هو النقص ، و هو في الأصل في المعاملات المالية ، يقال غبنه غبناً إذا أخذ الشيء منه بدون قيمته ، فكان البخيل يحس بالغبن الشديد لأنه أسعد وارثه و أشقى نفسه ، فأين الذكاء إذا ؟ و أين الكياسة التي يزعم أرباب الأموال أنهم أهلها ؟ .

و ليس في البخل كياسة مطلقا ، بل هو نار مستعرة تشوي الوجوه ، و تغلي منها البطون ، قال تعالى : **كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْفَىٰ ۖ نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَى ۖ تَدْعُوا مَن أَدْبَرَ وَتَوَلَّى ۖ وَجَمَعَ فَأَوْعَى ۖ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ إِذَا مَسَّهُ ٱلْشَّرُّ جَزُوعًا ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ** المعارج .

و البخل بلادة في الحس ، و قساوة في القلب ، و غشاوة على الأعين ، قد يؤدي بصاحبه إلى قطع الأرحام ، و سفك الدماء ، و استحلال المحارم ، فالبخل يفر من كل باب يهدر فيه ماله و لو كان صلة رحم ، و يطرق كل باب يحرز فيه مغنما ، و يأمن فيه مغرما ، و لو سفكت فيه الدماء ، و استحلت فيه المحارم ، و قطعت فيه الأرحام ، و صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم إذ يقول : (اتقوا الظلم ، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، و اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دمائهم و استحلوا محارمهم) رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه .

و صور عليه الصلاة و السلام البخل في صورة الذنب الضاري الذي لا يبغي و لا يذر ، فقال فيما رواه الترمذي عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ما ذنبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال و الشرف ، لدينه) .

و قد شاعت إرادة الله عز و جل أن يعاقب البخل من جنس عمله ، و أن يشقيه بما في يده ، و أن يعذبه بالذي ظن السعادة فيه ، فجعل سبحانه ماله عذابا له ، قال تعالى : **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ**

وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۚ **يَوْمَ تَحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَأُخْفَاؤُهُمْ هَٰذَا مَا كُنْتُمْ لَأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ** التوبة .

و قال سبحانه : **وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَآءِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا ٱللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَشْرُونَ ۚ سَيُطَوَّقُونَ مَا**

يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ ۚ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ آل عمران

أخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له شجاعا أقرع له زبيبتان ، يطوقه يوم القيامة ، يأخذ بلهزمتيه يعني بشدقيه ، ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك) ثم تلا هذه الآية : **وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخُلُونَ ، الشجاع : ثعبان عظيم .**

و من هنا يقال : من أحب شيئا و قدمه على طاعة الله عذب به ، و هؤلاء لما كان جمع الأموال أثر عندهم من رضا الله عنهم عذبوا بها ، و كانت أضر الأشياء عليهم في دار الآخرة ، قال تعالى : قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٤٥﴾
التوبة .

والبخل ممحقة للبركة ، و مجلبة للضيق في الدنيا والآخرة ، و في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان ، فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا ، و يقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا) . فهلما يا أصحاب الدثور إلى الأجور ، و كونوا كما قال فقراء المهاجرين يوما لرسول الله صلى الله عليه و سلم : (يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى و النعيم المقيم ، فقال : وما ذاك ، فقالوا يصلون كما نصلي ، و يصومون كما نصوم ، و يتصدقون و لا نتصدق ، و يعتقون و لا نعتق) رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه .
و حين يبذل الغني فضل ماله ينال أفضل المنازل عند ربه ، و يسعد مرتين ، مرة في الدنيا ، و الأخرى في الآخرة ، و في الحديث الذي رواه أحمد و الترمذي عن أبي كبشة الأنماري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : (إنما الدنيا لأربعة نفر : عبد رزقه الله مالا و علما ، فهو يتقي فيه ربه ، و يصل فيه رحمه ، و يعلم الله فيه حقا فهذا بأفضل المنازل) .

قال تعالى : هَذَا نُمُّ هَؤُلَاءِ تَدْعُونَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ ۖ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ۗ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ۚ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴿٢٨﴾ محمد .

تم الفراغ منه في 5 شوال 1429 هـ .

فهرس

إهداء .

مقدمة .

الفصل الأول : دواعي التأليف .

الفصل الثاني : القرض الحسن في القرآن الكريم .

الفصل الثالث : ثواب القرض الحسن .

الفصل الرابع : ضوابط القرض الحسن .

- الضابط الأول: الإخلاص.
- الضابط الثاني: الحلال الطيب.
- الضابط الثالث : إنفاق الأجود و الأفضل .
- الضابط الرابع: الإنفاق في حال القوة و القلة و استقبال الحياة.
- الضابط الخامس: إخفاء النفقة أفضل من إعلانها.

- الضابط السادس: ألا يمن بعطيته.

- الضابط السابع: ألا يستكثر ما أنفق.

- الضابط الثامن: أن ينفق في الأهم و الأولى.

الفصل الخامس : علاقة القرض الحسن بالعقود التبرعية .

- عقد الوقف .

- عقد الهبة .

- عقد الوصية .

- عقد العارية .

- عقد القرض أو السلف .

الفصل السادس : ختامه مسك .